November 2011

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

المجلس

الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة

روما، 28 نوفمبر/تشرين الثاني – 2 ديسمبر/كانون الأول 2011

تقرير الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للجنة الأمن الغذائي العالمي
(روما، 17-22 أكتوبر/تشرين الأول 2011)

موجز

تناولت لجنة الأمن الغذائي (اللجنة)، في دورتها الثانية منذ عملية الإصلاح، تسعة بنود من جدول الأعمال تتعلق بأدوار اللجنة ومواصلة تنفيذ الإصلاح. وقد تم تناول المسائل التنظيمية في إطار البند الأول. وفي إطار البند الثاني، تم الإصغاء إلى البيانات الافتتاحية من رؤساء الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى. وعلاوة على ذلك، عرض المدير العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فحوى تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2011. وتم الطرق إلى الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات (الخطوط التوجيهية الطوعية) في إطار البند الثالث. وتضمن البند الرابع آخر التطورات عن المبادرات والصلات العالمية والإقليمية. وفي إطار البند الخامس، خُصصت سبع جلسات لثلاث موائد مستديرة تسعى إلى التوصل إلى توصيات تتعلق بالسياسية بشأن مواضيع تكتسي أهمية محورية بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية. وفي إطار البند السادس، جرت معالجة سبل تعزيز التنسيق العالمي والعمليات الوطنية، بما في ذلك رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية، والتقدم المحرز في إعداد إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية وأساليب لتقدير عدد من يعانون الجوع. وكُرّس البند السابع لتطبيق إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي بما في ذلك التغييرات على النظام الداخلي وإعداد إطار مستند إلى النتائج وبرنامج عمل وميزانية متعدد السنوات للجنة. وأما في إطار البند الثامن، فقد تم تناول مسائل أخرى من قبيل آخر المعلومات عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة، ومقترح لتعزيز شراكة القطاع الخاص المؤسسية في اللجنة، وترتيبات الدورة الثامنة والثلاثين للجنة، وانتخاب رئيس اللجنة والتشكيل الجديد لمكتب اللجنة للفترة 2012–2013. واعتمد تقرير الدورة في إطار البند التاسع.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المجلس

يطلب من المجلس إقرار نتائج الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي، حيث أن اللجنة:

1- أوكلت إلى مكتب اللجنة الدعوة إلى عقد دورة مفاوضات إضافية بهدف وضع الخطوط التوجيهية الطوعية في أقرب وقت ممكن (الفقرة 15)؛

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماع لجنة الأمن الغذائي العالمي متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org/cfs.
وستوزّع على المندوبين نسخة إلكترونية من جميع الوثائق عند التسجيل.

– طلبت من فريق الخبراء الرفيع المستوى أن يُدرج في خطط عمله المقبلة، آخذا في الاعتبار الموارد المتاحة، دراسة مقارنة للقيود المفروضة على استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة في شتى الظروف مع خيارات سياسية لمعالجة هذه المعوقات (الفقرة 29 (7))؛

3– ودعمت إطلاق عملية تشاورية شاملة في إطار اللجنة لوضع مبادئ للاستثمار المسؤول في الزراعة تعزِّز الأمن الغذائي والتغذية ولتوسيع نطاق الاهتمام بهذه المبادئ (الفقرة 29 (9)؛

4– وطلبت إلى المكتب أن يقترح خيارات بشأن معنى ومختلف الاستخدامات، إن وُجدت، لعبارات "الأمن الغذائي" و"الأمن الغذائي والتغذوي" (الفقرة 43)؛

5– وطلبت إلى الأمانة مواصلة تيسير عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذه على الصعيد القطري، وإعداد تقرير عن التقدم المحرز في هذه الإجراءات يقدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين (الفقرة 54)؛

6– وافقت على وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية يُرفع إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين (الفقرة 56)؛

7– اعتمدت اقتراح إنشاء مجموعة رئيسية من مؤشرات الأمن الغذائي وعمليّة إنشائها وفق ما ورد في الوثيقة، بما في ذلك تطوير معايير مقبولة عالمياً واعتمادها وتعميمها، وأوصت بقوة أن تحسّن المنظمة مقياس نقص التغذية، مع التركيز بوجه خاص على تحسين توقيت البيانات وموثوقيتها المعايير الأساسية الواردة في المنهجية (الفقرة 57)؛

8– اعتمدت اللائحة الداخلية المنقَّحة كما هي واردة في الوثيقة CFS:2011/9 Rev.1 وكلفت المكتب بزيادة توضيحها وتحسينها لضمان تطابقها مع وثيقة إصلاح اللجنة والتوصية بإدخال تعديلات على المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة بحلول الدورة العادية المقبلة للجنة (الفقرتان 61 و62)؛

9– وافقت على الإطار المستند إلى النتائج للجنة وطلبت من الأمانة أن تقوم بإعداد تقرير موجز عن النفقات السنوية مقابل التكاليف المتوقعة من الموارد المتاحة وطلبت لزيادة إدماج برنامج العمل والميزانية 2012–2013 في الإطار المستند إلى النتائج لتقديمه إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين في عام 2012 (الفقرة 63)؛

10– وافقت على اقتراح عقد منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة بهدف القيام، ضمن جملة أمور أخرى، بوضع "جدول أعمال لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" (الفقرة 64).

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المؤتمر

يطلب من المجلس إقرار نتائج الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي، حيث أن اللجنة:

1– أقرت بأهمية النقاط التالية المنبثقة من التحديثات عن المبادرات والروابط الإقليمية مع اللجنة: (1) تسهيل الدعم للجهود القطرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي؛ (2) وتشجيع المساءلة وتقاسم أفضل الممارسات على جميع المستويات؛ (3) ووضع آليات مبتكرة لرصد التقدم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية؛ (4) وتوفير منتدى لتبادل المعلومات والمناقشة والتنسيق بشأن المبادرات الرئيسية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية؛ (5) وتفعيل الروابط مع المبادرات الإقليمية (الفقرة 21)؛

2– ورحبت بالنتائج المنبثقة الثلاث موائد مستديرة عن السياسات بشأن الموضوعات التالية: (1) "كيفية زيادة الاستثمارات التي تراعي الأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة"؛ (2) و"المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية"؛ (3) و"تقلبات أسعار الأغذية" الفقرتان (24–52)؛

3– وكلفت المكتب برفع توصية بتحديث المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة لكي تتطابق مع وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي (الفقرة 61).

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد كوستاس ستمولس Kostas Stamoulis

أمين لجنة المالية

الهاتف: 56295 06570 39+

بيان المحتويات

		الفقرات
أولا–	المسائل التنظيمية	1 – 4
ثانيا–	التحضيرات للدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي	5 – 9
ثالثا–	الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني	10 – 16
رابعا–	آخر التطورات عن المبادرات والصلات العالمية والإقليمية المتعلقة بلجنة الأمن الغذائي العالمي	17 – 22
خامسا–	موائد مستديرة عن السياسات	23 – 52
	ألف– مائدة مستديرة عن السياسات بشأن "كيفية زيادة الأمن الغذائي والاستثمارات في الزراعة المُراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة"	24 – 29
	باء– المائدة المستديرة عن السياسات بشأن المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية	30 – 44
	جيم– مائدة مستديرة عن السياسات بشأن "تقلب أسعار الأغذية"	45 – 52
سادسا–	التنسيق والدعم العالميان للعمليات الوطنية (الوثيقة CFS:2011/7)	53 – 57
	ألف– رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري– آفاق المستقبل	53 – 55
	باء– دراسات حالات قطرية عن رسم الخرائط	53 – 55
	جيم– حالة الإطار الاستراتيجي العالمي (الوثيقة CFS:2011/8)	56
	دال– استعراض أساليب تقدير عدد الجوعى (الوثيقة CFS:2011/6)	57
سابعا–	تطبيق إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي	58 – 63
	ألف– اللائحة الداخلية المنقحة للجنة الأمن الغذائي العالمي (الوثيقة CFS:2011/9 Rev.1)	58 – 62
	باء– إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي المستند إلى النتائج (الوثيقة CFS:2011/10)	63
ثامنا–	أية مسائل أخرى	64 – 67
	ألف– آخر التطورات عن قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي "منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن معالجة الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" (الوثيقة CFS:2011/12)	64
	باء–..النظر في مقترح لتعزيز شراكة القطاع الخاص المؤسسية في لجنة الأمن الغذائي	65
	جيم– دراسة ترتيبات الجلسة العامة للدورة الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي	66

دال– انتخاب رئيس لجنة الأمن الغذائي، وتوافق على التشكيل الجديـــد لمكتب
اللجنة لفترة السنتين 2012-2013 67

المرفق ألف – جدول الأعمال

المرفق باء – عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي

المرفق جيم – قائمة الأعضاء والمشاركين والمراقبين في الدورة السابعة والثلاثين

المرفق دال – قائمة الوثائق

المرفق هاء – بيان السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

المرفق واو – بيان السيد Kanayo Nwanze ، رئيس الصندوق الدولي للتنمية

المرفق زاي – بيان السيدة Josette Sheeran المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

المرفق حاء – بيان ممثل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أدلى به David Nabarro، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأمن الغذائي والتغذية، نيابة عن الأمين العام

المرفق طاء – بيان البروفيسور M.S. SWAMINATHAN رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

المرفق ياء – مستخرجات من الوثيقة CFS: 2011/7 "رسم خـرائط إجـراءات الأمـن الغـذائي والتغذيـة علـى المسـتوى القطري"

أولا– المسائل التنظيمية

1– عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي دورتها السـابعة والـثلاثين في الفـترة مـن 17 إلى 22 أكتـوبر/ تشـرين الأول 2011 في مقر المنظمة في روما. وقد حضر الدورة مندوبون من 114 من أعضاء اللجنة، ومشاركون من:

- 8 من الوكالات والبرامج وهيئات التابعة للأمم المتحدة؛
- 82 من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية[1]؛
- 3 منظمات دولية للبحوث الزراعية؛
- 5 مؤسسات مالية دولية وإقليمية؛
- 31 جمعية من القطاع الخاص ومؤسسة خيرية خاصة[2]؛

[1] سهلت آلية المجتمع المدني الدولية للأمن الغذائي والتغذية مشاركة منظمات المجتمع المدني.

[2] يشمل هذا الرقم 30 شركة تنطوي تحت مظلة الشبكة الدولية للأغذية الزراعية.

و21 من المراقبين. ويمكن الحصول على القائمة الكاملة للأعضاء المشاركين والمراقبين من أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي.

2- ويتضمن التقرير المرفقات التالية: المرفق ألف – جدول أعمال الدورة، والمرفق باء – عضوية اللجنة، والمرفق جيم – البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة، والمرفق دال – قائمة الوثائق، ومرفقات أخرى تتعلق بالبيانات الاستهلالية.

3- وافتتح الدورة السيد نويل دي لونا (Noel De Luna) من الفلبين بصفته رئيسا. وعينت اللجنة لجنة صياغة مؤلفة من أفغانستان والأرجنتين وكندا والصين وغينيا الاستوائية وفرنسا واليابان والمكسيك ونيوزيلندا وبولندا والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا وسوريا برئاسة السيدة غيردا فيربور (Gerda Verburg) (هولندا).

4 - وأُبلغت اللجنة أن الاتحاد الأوروبي يشارك وفقا لأحكام الفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دستور المنظمة.

ثانيا – التحضيرات للدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

5- ألقى البيانات الاستهلالية التي أدلى بها كل من السيد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والسيد كنايو نوانزي (Kanayo Nwanze)، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والسيدة جوزيت شيران (Josette Sheeran)، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد ديفيد نباروا (David Nabarro) الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي والتغذية، نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد مونكومبو سامباسيفان سوامينتان (Monkombu Sambasivan Swaminathan)، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، وهي واردة ضمن المرفقات.

6- ونظرت اللجنة في العرض الذي قدمه السيد حافظ غانم، المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة عن تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011 – **كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟**

7- وتمت الإشارة إلى أنه ستجري تغطية فحوى تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011 في مناقشات الموائد المستديرة عن السياسات.

8 - وقد ركز العرض على الرسائل الست الرئيسية التالية:

(1) لم يكن لصدمات الأسعار وتقلباتها على الأمن الغذائي التأثير نفسه إذ أن البلدان الأكثر فقرا كانت الأشد تضررا؛

(2) ارتفع مستوى أسعار الأغذية المحلية وتقلبها في معظم البلدان؛

(3) من المحتمل أن يستمر ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها في المستقبل؛

(4) يمكن أن يكون لصدمات الأسعار وتقلباتها على المدى القصير تأثيرات سلبية على التغذية والإنتاج وسبل كسب العيش؛

(5) ينطوي ارتفاع الأسعار على فوائد محتملة بالنسبة للمزارعين، لا سيما إذا كانت مصحوبة بالسياسات والبرامج المناسبة لصغار المزارعين؛

(6) يتعين وضع التدابير السياسة اللازمة على الصعيدين الوطني والعالمي للحد من تقلب الأسعار وحماية الفئات المستضعفة من آثاره.

9- وأعرب بعض الأعضاء عن ارتياحها للجهود التي تبذلها المنظمة لتحسين منهجيتها المعتمدة لقياس مستوى الجوع وعن تطلعهم إلى الحصول على تقديرات تستند إلى منهجية جديدة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2012.

ثالثا - الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

إن اللجنة:

10- أقرت بالجهود البارزة التي بذلها جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية).

11- سلّمت بأنه سيتعين تخصيص وقت إضافي لإتمام العملية وأيّدت مواصلتها ووضع اللمسات الأخيرة عليها.

12- أقرّت بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن وتوصي بالاستناد إلى القاعدة المتينة التي تم إرساؤها مع التركيز على الفقرات المتبقية واحترام روح التفاهم التي تم التوصل إليها خلال مفاوضات شهري يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول والحفاظ عليها.

13- أعربت عن تقديرها لالتزام الدول الأعضاء بإتمام هذه الخطوط التوجيهية.

14- ذكّرت بأن السلطة النهائية للموافقة على هذه الخطوط التوجيهية تقع على عاتق الدول الأعضاء.

15- فوّضت مكتب لجنة الأمن الغذائي، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية والأمانة العامة، الدعوة إلى إجراء دورة مفاوضات إضافية بهدف وضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة برنامج عمل اللجنة العام والموارد المتاحة.

16- طلبت إلى أمانة اللجنة ضمان توفير الترجمة بجميع لغات المنظمة خلال المفاوضات المقبلة وإتاحة النص الحالي المطروح للتفاوض باللغات الآنفة الذكر.

رابعا- آخر التطورات عن المبادرات والصلات العالمية والإقليمية المتعلقة بلجنة الأمن الغذائي العالمي

17- أشار الرئيس إلى أن هدف هذه الجلسة هو إتاحة منتدى للنقاش لتعزيز إجراءات التنسيق والتعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

18- ورحبت اللجنة بعرض سبع مبادرات عالمية[3]:

(1) "خطة عمل مجموعة العشرين بشأن تقلبات أسعار الأغذية والزراعة" من إعداد السيد برونو لومير (Bruno Le Maire)، وزير الزراعة، والأغذية، ومصايد الأسماك، والشؤون الريفية والتخطيط المكاني في فرنسا، باسم رئاسة مجموعة العشرين؛

(2) آخر التطورات عن "مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي"، وقد عرضها السيد سوجيرو سيم (Sujiro Seam) رئيس مباردة لاكويلا للأمن الغذائي، نائب مدير المنافع والخدملت العامة ، وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، فرنسا؛

(3) "مبادئ الشراكات القائمة على أصحاب المصلحة المتعددين من أجل نهج شامل للأمن الغذائي والتغذية"، عرضها السيد دافيد نبارو (David Nabarro)، منسق فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، والممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الأمن الغذائي والتغذية؛

(4) "إنجاز الحق في الغذاء: من الحوكمة العالمية إلى التنفيذ الوطني"، عرضها السيد أوليفي يدي شاتر (Olivier de Schutter)، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء؛

(5) "نحو الأمن الغذائي والتغذوي للجميع: روابط اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالأغذية/لجنة الأمن الغذائي؛ التقدم المحرز خلال الـ12 شهرا الأخيرة"، قدّمته السيدة دنيز كوستا كواتنهو ديلمويه (Denise Costa Coitinho Delmuè)، الأمين التنفيذي للجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالأغذية؛

(6) "آخر التطورات عن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية: إطار إستراتيجية التنفيذ والنتائج، وعرضها السيد كارلوس بيريز دال كاستيو (Carlos Pérez del Castillo)، رئيس مجلس كونسورتوم مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛

(7) "منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي"، وقد عرضها السيد كليم بونكامب (Clem Boonekamp)، مدير شعبة الزراعة والسلع، منظمة التجارة العالمية.

19- ورحّبت اللجنة بالعروض التالية لمبادرات إقليمية:

(1) "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا: إنجازاته وكيفية تعزيز الروابط مع لجنة الأمن الغذائي"، وقدّمه الدكتور توبياس تاكافراشا (Tobias Takavarasha)، المسؤول الأول عن سياسة الزراعة واستثماراتها، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)؛

[3] يمكن الاطلاع على العروض المتاحة على موقع لجنة الأمن الغذائي على الإنترنت: http://www.fao.org/bodies/cfs/cfs37/ar/.

(2) "إستراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية"، وقد قدّمه السيد السيد خوسي آمارو José Amaro وكيل وزارة الزراعة نيابة عن حكومة أنغولا بوصفه رئيساً لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والسيد دومنغوز سيمويس بريرا (Domingos Simões Pereira)، الأمين العام لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛

(3) "ميثاق غرب أفريقيا من أجل منع الأزمات الغذائية وإدارتها، وقد قدّمه السيد الحسيني بروتودو (Alhousseini Bretaudeau)، الأمين التنفيذي للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل؛

(4) "إجراءات الاستجابة لطوارئ الجفاف لعام 2011 في القرن الأفريقي" وقد عرضها السيد ساموبل زيوا (Samuel Zziwa)، مدير البرنامج، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛

(5) "الاجتماع الوزاري عن الأمن الغذائي لمجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (APEC)، نيغاتا سيتي، اليابان، 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2010: لمحة عامة"، وقد عرضها السيد يوكاتا سوميتا (Yukata Sumita)، نائب المدير العام للشؤون الدولية– وزارة الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك في اليابان.

20– وكذلك، استعرضت اللجنة النقاط البارزة من حلقة العمل الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين عن الأمن الغذائي والتغذية، والتي انعقدت في القاهرة، في 3–4 أكتوبر/تشرين الأول 2011 برعاية لجنة الأمن الغذائي. وكان من بين التوصيات الرئيسية التي رفعتها حلقة العمل إقامة منتدى من نوع لجنة الأمن الغذائي العالمي على الصعيد الإقليمي لرصد الأمن الغذائي في المنطقة والسماح لواضعي السياسات من تقاسم المعلومات، والممارسات الجيدة، والدروس المستخلصة (الوثيقة CFS:2011/Inf.19).

21– ونتيجة للمناقشات أقرت اللجنة بأهمية:

(1) تسهيل الدعم للجهود القطرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي؛

(2) تشجيع المساءلة وتقاسم أفضل الممارسات على جميع المستويات؛

(3) تطوير آليات ابتكارية لرصد التقدم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية؛

(4) توفير منتدى لتبادل المعلومات والمناقشة والتنسيق بشأن المبادرات الرئيسية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية؛

(5) تفعيل الروابط مع المبادرات الإقليمية.

22– وقررت اللجنة إعطاء مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية صفة المراقب في دورات لجنة الأمن الغذائي العالمي.

خامساً– موائد مستديرة عن السياسات

23– استضافت اللجنة ثلاث موائد مستديرة عن السياسات بشأن الموضوعات التالية: (1) "كيفية زيادة الاستثمارات التي تراعي الأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة"؛ (2) "المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية"؛ (3) "تقلبات أسعار الأغذية" وفيما يلي النتائج التي انبثقت عن مداولات اللجنة.

ألف – مائدة مستديرة عن السياسات بشأن "كيفية زيادة الأمن الغذائي والاستثمارات في الزراعة المُراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة"

إن اللجنة:

24– تؤكد على ما لزيادة الاستثمارات في الزراعة وتحسينها من أهمية قصوى لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع؛

25– وسلّمت بأن معظم الاستثمار في الزراعة، يُجريه المزارعون وأصحاب الحيازات أنفسهم، وجمعياتهم التعاونية، والمؤسسات الريفية الأخرى وبقية الاستثمار توفرها أطراف عديدة من القطاع الخاص وكذلك الحكومات؛

26– واعترفت بأن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وكثير منهم من النساء، يؤدون دورا مركزيا في إنتاج معظم الأغذية المستهلكة محليا في الكثير من المناطق النامية، وهم من أوائل المستثمرين في الزراعة في كثير من البلدان النامية؛

27– ورحّبت بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء) بشأن "حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة" وتأخذ علما على النحو الواجب بالتوصيات الواردة فيه؛

28– وأخذت علما على النحو الواجب بالتقرير والتوصيات المنبثقة عن حلقة العمل الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين عن الأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي انعقدت في 3–4 أكتوبر/تشرين الأول 2011 في القاهرة تحت مظلة لجنة الأمن الغذائي.

29 – لذلك، فإن اللجنة حثّت الحكومات الأعضاء والشركاء الدوليين وغيرهم من أصحاب المصلحة على متابعة التوصيات التالية:

(1) التأكد من أن تولي الاستثمارات والخدمات والسياسات العامة المتعلقة بالزراعة الأولوية الواجبة لتمكين الاستثمارات التي يجريها أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم ودعمها وتكميلها مع الاهتمام بشكل خاص بمنتجي الأغذية من النساء اللواتي يواجهن صعوبات محددة ويحتجن إلى سياسات معينة ودعم محدد؛

(2) التأكد من أن تولي السياسات الزراعية والاستثمارات العامة الأولوية لإنتاج الغذاء والتغذية وأن تزيد من مرونة نظم الأغذية المحلية والتقليدية والتنوع البيولوجي، مع التركيز على تعزيز إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة للأغذية بصورة مستدامة وعلى التقليل من الخسائر وزيادة القيمة المضافة لما بعد الحصاد وعلى تقوية أسواق الأغذية المحلية والوطنية والإقليمية الجامعة لأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك عمليات النقل والتخزين والمعالجة؛

(3) التأكد من أن تؤدي السياسات العامة والاستثمار العام دورا تحفيزيا في تشكيل الشراكات بين المستثمرين الزراعيين، بما فيها الشراكات بين القطاعين الخاص والعام والشراكات بين تعاونيات المزارعين والقطاع الخاص والشراكات فيما بين القطاع الخاص، لضمان أن تخدم هذه الشراكات مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة وتصونها، وتسلم بأن الدولة، في العديد من الحالات، تؤدي دورا حاسم الأهمية في تيسير حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الائتمان والخدمات التقنية وخدمات الإرشاد والتأمين ووصولهم إلى الأسواق؛

(4) إيلاء الاهتمام اللازم للمخاطر الجديدة المتعلقة بالأسواق والبيئية التي تواجه زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتصميم الاستثمار والخدمات والسياسات بحيث تُخَفِّف من حدة هذه الأخطارَ وتُعزِّز من قدرةَ أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء والرجال على إدارتها؛ والتوفيق بين حوافز الاستثمار في الزراعة والاعتبارات الخاصة بالاستدامة البيئية؛

(5) العمل بنشاط لإشراك المنظمات التي تمثل أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين، في صوغ السياسات من أجل الاستثمار في الزراعة وتنفيذها وتقييمها وفي تصميم برامج الاستثمار في الزراعة وسلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

علاوة على ذلك، فإن اللجنة:

(6) شجعت الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على رفع تقارير إلى اللجنة، على النحو المحدد في إطار "رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري"، بشأن الإجراءات المتخذة لمواءمة الاستثمارات الدولية والمحلية الخاصة والعامة في قطاع الزراعة مع الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه، وتبادل الدروس المستفادة من التجارب الوطنية. وينبغي إعداد هذه التقارير ضمن إطار منتدى الأطراف يحاكي على المستوى القطري الرؤية الشاملة للجنة الأمن الغذائي الجديدة؛

(7) طلبت من فريق الخبراء أن يُدرج في خطط عمله المقبلة، آخذا في الاعتبار الموارد المتاحة، دراسة مقارنة للقيود المفروضة على استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة في شتى الظروف مع خيارات سياسية لمعالجة هذه المعوقات وأن يأخذ في الاعتبار العمل الذي أنجزه بشأن هذا الموضوع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة في إطار لجنة الزراعة والعمل الذي أنجزه شركاء أساسيون آخرون. وينبغي أن يشتمل ذلك على تقييم مقارن لاستراتيجيات الربط بين أصحاب الحيازات الصغيرة وسلاسل القيمة على المنتَجات الغذائية في الأسواق الوطنية والإقليمية ما يمكن تعلمه من التجارب المختلفة، بالإضافة إلى تقييم ما للشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص وكذلك فيما بين تعاونيات المزارعين والقطاع الخاص وفيما بين أطراف القطاع الخاص من آثار على أصحاب الحيازات الصغيرة من فوائد بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛

(8) وأقرت بالحاجة الملحة لاختتام المفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني الذي يدعم استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة؛

(9) ودعمت إطلاق عملية تشاورية شاملة في إطار اللجنة لوضع مبادئ للاستثمار المسؤول في الزراعة تعزِّز الأمن الغذائي والتغذية ولتوسيع نطاق الاهتمام بهذه المبادئ. وتقر بأن الخطوة الأولى في هذه العملية التشاورية ستتمثل في تحديد اختصاصات تشمل نطاق هذه المبادئ والغرض منها ومتلقيها المستهدَفين وبنيتها، وبشأن شكل العملية التشاورية، مع مراعاة الأطر القائمة – مثل مبادئ "الاستثمار المسؤول في الزراعة" التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي. وستبدأ هذه العملية التشاورية بسرعة بعد الموافقة على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني وسيتولى الإشراف عليها مكتب اللجنة بمساعدة من الأمانة المشتركة وبالتعاون الوثيق مع المجموعة الاستشارية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، بغية تقديم هذه المبادئ إلى اللجنة لكي تنظر فيها. وستسعى العملية التشاورية إلى ضمان الاتساق والتكامل مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني؛

(10) وحثت على الاعتراف الصريح *بالاستثمار الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة* باعتباره واحدا من المعايير التي تميز الاستثمار المؤسسي المسؤول في مجال الزراعة. وينبغي بحث تعريف هذا المصطلح بالتحديد خلال المشاورة بشأن الاستثمار المسؤول في الزراعة؛

(11) وطلبت من أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية، واستنادا إلى المعلومات التي يتيحها أصحاب المصلحة المعنيون، أن تعد تقريرا عاما عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه يعرض على لجنة الأمن الغذائي العالمي.

باء – المائدة المستديرة عن السياسات بشأن المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية

إن اللجنة:

30 – أقرت بأن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الملائمة للنساء، والرجال وعائلاتهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجهود التنمية الشاملة، وتحث جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين صحة المرأة، وتحصيلها العلمي ووضعها التغذوي؛

31– ودعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى الإقرار بأن النهوض بحقوق المرأة ذو أهمية حاسمة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي والتغذية؛

32– وحثت الدول الأعضاء، من خلال إجراءات تتضمن خطوات ملموسة، عند الضرورة، من أجل:

(1) ضمان المشاركة المجدية للنساء في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بإنجاز المرأة تدريجا لحقها في الغذاء على نحو تدريجي في إطار الأمن الغذائي الوطني والتغذية؛

(2) ضمان حصول المرأة على قدم المساواة على الصحة، والتعليم، والأرض، والمياه، والموارد الطبيعية الأخرى، بما في ذلك من خلال سنّ تشريعات تراعي المساواة بين الجنسين.

33– وحثت الدول الأعضاء على تشجيع قيادة النساء بشكل نشط وتعزيز قدراتهن على التنظيم الجماعي، لا سيما في القطاع الريفي؛

34– وحثت الدول الأعضاء على وضع إطار سياسي وقانوني ينطوي على الرصد والامتثال المناسبين بغية ضمان حصول النساء والرجال على الموارد الإنتاجية على قدم المساواة، بما في ذلك ملكية الأرض وتوارثها، والحصول على الخدمات المالية، والتكنولوجيا والمعلومات الزراعية، وتسجيل نشاط الأعمال وإدارته، وفرص العمالة، ولسن وإنفاذ القوانين التي تحمي النساء من جميع أشكال العنف. ويتعين على الدول الأعضاء، عند الاقتضاء، مراجعة جميع القوانين القائمة لتبيان التمييز وتعديل القوانين التمييزية؛

35– وحثت الدول الأعضاء على إشراك النساء في عملية صنع القرار في ما يتعلق بالاستجابات الدولية والوطنية للتحديات العالمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛

36- ودعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى إدراج تحسين الحالة التغذوية للنساء والفتيات في سن المراهقة والأطفال والرضع، بما في ذلك الجوع الخفي أو نقص المغذيات الدقيقة والسمنة باعتبارها مظهرا جديدا من مظاهر سوء التغذية وكهدف جلي ونتيجة متوقعة في البرامج وعمليات الاستجابة لحالات الطوارئ والاستراتيجيات والسياسات المتصلة كلها بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية، من مرحلة التصميم إلى التنفيذ.

37- وتذكّر باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام 1995، ولا سيما توصياتها للنهوض بالأمن الغذائي للمرأة في إطار الأهداف الإستراتيجية بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية (ألف 1)، التدريب المهني والتعليم المستمر (باء 3)، الصحة (جيم 1)، الحصول على الموارد، والعمالة، والوصول إلى الأسواق والتجارة (واو 2)، والتنمية المستدامة (كاف 2).

38- وحثت المكتب على تشجيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإشراكها عند الاقتضاء في إعداد مؤشرات وغايات وجداول زمنية محددة لقياس التقدم المحرز صوب النهوض بالأمن الغذائي للمرأة، على ودعوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى رفع تقرير عن التقدم المُحرز إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها التاسعة والثلاثين.

39 - وأخذت علماً بالتقرير والتوصيات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي والتغذية التي تمخّضت عنها الحلقة الدراسية العملية لأصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي حول الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والتي انعقدت في 3-4 أكتوبر/تشرين الأول 2011 في القاهرة، تحت مظلة لجنة الأمن الغذائي العالمي.

40- ودعت الدول الأعضاء إلى دعم اعتماد وتنفيذ تشريعات حماية الأمومة والأبوة والتدابير المتصلة بذلك التي تسمح للنساء والرجال بأداء أدوارهم كمقدمين للرعاية ومن ثم توفير احتياجات أطفالهم التغذوية وحماية صحتهم، مع حماية أمنهم الوظيفي في الوقت ذاته.

41- وحثت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين على العمل معا من أجل تشجيع التآزر وتفادي الازدواجية لتحديد ودعم الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بمواصلة تعزيز التدخلات التي تراعي المساواة بين الجنسين في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم والتي تعزز الحلول العملية بالنسبة للنساء، بما في ذلك:

(1) ينبغي أن تكون الإحصاءات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية مفصلة بحسب الجنس والسن؛

(2) وينبغي القيام بالتحاليل في مجال قضايا الجنسين وإجراء تقييمات بشأن أثر التغذية لتوفير المعلومات لعمليات رسم سياسات وبرامج ومشاريع الأمن الغذائي والتغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بما في ذلك استخدام ما يناسب من مؤشرات وأهداف في مجال المساواة بين الجنسين والتمويل؛

(3) وينبغي للاستثمارات الزراعية أن تأخذ في الاعتبار الحاجات الخاصة للنساء والرجال على السواء، علماً أن الاستثمارات في الأرض وفي الموارد الطبيعية الأخرى تؤثر على الأمن الغذائي للمرأة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تصميم خطط وسياسات وبرامج الاستثمار الزراعي بما يوفر للنساء والرجال الحصول

على قدم من المساواة على خدمات البرامج وعملياتها، على أن تكون مدركة لالتزامات الرجال والنساء باقتصادات الأسر وتنشئة الأطفال وأن تعترف بحاجاتهم المختلفة؛

(4) وينبغي إعطاء الأولوية للمزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة في وضع البرامج الزراعية من أجل تعزيز الإنصاف مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة في مجال الأغذية والتغذية لدى النساء، والرجال والأطفال؛

(5) وينبغي اعتماد برامج شبكات الأمان بما في ذلك التغذية المدرسية في المنازل والحدائق المدرسية، التي تشجع على ذهاب الفتيات إلى المدارس وتربط التمكين الاقتصادي للنساء من أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والتغذية للفتيات في المدارس وتحسين نتائج التعليم.

42– وأوصت إدراج مسألة المساواة بين الجنسين في آليات رصد الخطوط التوجيهية الطوعية الراهنة والمستقبلية، بما في ذلك "التحقيق التدريجي للحق في غذاء ملائم في إطار الأمن الغذائي الوطني" و"الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في إطار الأمن الغذائي الوطني" ومبادرات مماثلة ستجري مناقشتها أو الموافقة عليها في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

43– وطلبت إلى المكتب أن يقترح، بالتشاور مع الجماعة الاستشارية والأمانة المشتركة، ومع منظمات دولية ذات صلة، وبخاصة منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، خيارات بشأن معنى ومختلف الاستخدامات، إن وُجدت، لعبارات "الأمن الغذائي"، و"الأمن الغذائي والتغذية" و"الأمن الغذائي والتغذوي" و"الأمن التغذوي" إلى دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل توحيد المصطلحات الرسمية التي ينبغي للجنة أن تستخدمها مع الأخذ في الاعتبار أن التغذية هي ركيزة أساسية من ركائز "الأمن الغذائي" كما هو محدد رسميا.

44– وطلبت إلى أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية، واستناداً إلى المعلومات المتوفّرة من أصحاب المصلحة ذات الصلة، أن تعدّ تقريراً عاماً عن حال تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه ورفعه إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي.

جيم – مائدة مستديرة عن السياسات بشأن تقلب أسعار الأغذية

إن اللجنة:

45– شددت على الحاجة إلى بذل جهود دولية متسقة لمعالجة الأسباب البنيوية لتقّلب أسعار الأغذية وضمان ألاّ تقوّض آثار هذا التقلّب حق صغار المنتجين والمستهلكين الهامشيين في الغذاء.

46– أعربت عن تقديرها لفريق الخبراء الرفيع المستوى لما بذله من جهود في إنجاز العمل عن تقلب الأسعار والأمن الغذائي وأخذت علما بتقريره عن هذه المسألة والتوصيات الواردة فيه.

47- رحبت بخطة العمل الخاصة بتقلّب أسعار الغذاء والزراعة التي وضعتها مجموعة العشرين باعتبارها جهوداً إيجابية لمعالجة الأسباب والانعكاسات الرئيسية لتقلّب أسعار الأغذية وسترحب بإقرارها في قمة مجموعة العشرين المزمع عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

48- رحبت بنتائج حلقة العمل الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين في الشرق الأدنى التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2011 بشأن الأمن الغذائي برعاية لجنة الأمن الغذائي ، وشجعت الأعضاء الإقليميين لمعالجة قضايا التنسيق على المستويين الإقليمي والوطني.

49- أخذت علما بتقييم منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من أصحاب المصلحة للآثار الإيجابية والسلبية لمختلف الاستجابات السياسية لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وتقلّبها، كما جرت مناقشته في سلسلة من المشاورات الإقليمية والإقليمية الفرعية التي نظّمتها المنظمة في عام 2011.

50- أوصت بنقاط الإجراءات التالية وإعدادها وتنفيذها من قِبل الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين.

الإجراءات لزيادة إنتاج الأغذية وتوفّرها ولتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات:

(أ) زيادة الاستثمارات العامة والخاصة الثابتة والمستدامة لتعزيز نظم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة والدفع قدماً بالإنتاجية الزراعية وتعزيز التنمية الريفية وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات، مع إيلاء اهتمام خاص لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛

(ب) تشجيع توسع ملحوظ لعمليات البحث والتطوير في المجال الزراعي وتمويلها، بما في ذلك تعزيز عمل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي تم إصلاحها، ودعم نظم الأبحاث الوطنية والجامعات العامة والمؤسسات البحثية وتشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة والممارسات بما في ذلك الزراعة الأسرية وبناء القدرات من خلال التعاون فيما بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ج) دعم البلدان الأعضاء في مجال وضع، أو مراجعة، استراتيجيات الأمن الغذائي الوطنية الشاملة التي تمتلكها وتقودها البلدان وتقوم على الأدلة والشاملة لجميع الشركاء الأساسيين على المستوى الوطني وبشكل خاص المجتمع المدني والمنظمات النسائية ومنظمات المزارعين، والتي توجد اتساق السياسات في مختلف القطاعات بما في ذلك السياسات الاقتصادية الوطنية، وذلك لمعالجة تقلبات أسعار الأغذية؛

(د) حثّ البلدان الأعضاء على استكشاف تدابير وحوافز لخفض الهدر والخسائر التي تشوب النظام الغذائي، بما في ذلك معالجة خسائر ما بعد الحصاد؛

الإجراءات لتخفيف التقلّب في الأسعار:

(هـ) دعم نظام معلومات الأسواق الزراعية لتعزيز المعلومات المتصلة بأسواق الأغذية وشفافيّتها، وحثّ المنظمات الدولية المشاركة والجهات الفعالة في القطاع الخاص والحكومات على ضمان النشر العام لمنتجات المعلومات الرفيعة الجودة والخاصة بالأسواق الغذائية في الوقت الملائم؛

(و) الإقرار بحاجة البلدان إلى تحسين اتساق ردودها في أوقات أزمات أسعار الأغذية، ودعم إنشاء منتدى للاستجابة السريعة في إطار تابع لنظام معلومات الأسواق الزراعية، والطلب إلى مكتب اللجنة ضمان روابط ملائمة بين المنتدى واللجنة؛

(ز) تحسين شفافية أسواق المشتقات الزراعية وتنظيمها والإشراف عليها؛

(ح) ونظرا إلى أهمية وجود نظام تجاري دولي للأغذية شفاف ويمكن التنبؤ به من أجل التخفيف من التقلب المفرط في الأسعار، فإنه ينبغي الاستمرار في التركيز على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتميّز بالمساءلة وقائم على القواعد مع الأخذ في الاعتبار الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي، لا سيما شواغل أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وفي هذا الإطار، ينبغي دعم اختتام طموح ومتوازن وشامل لجولة الدوحة للتنمية وفقا لولايتها؛

(ط) استعراض سياسات الوقود الحيوي، حيث ينطبق ذلك، وعند الضرورة، وفقا لتقييمات متوازنة مستندة إلى الأدلة العلمية تتعلق بالفرص والتحديات التي يمثلها بالنسبة إلى الأمن الغذائي، ولكي يكون من الممكن إنتاج الوقود الحيوي، وحيثما أمكن القيام بذلك من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ووفقا لذلك، تفويض فريق الخبراء الرفيع المستوى مع المراعاة الكاملة للموارد وغيرها من أولويات لجنة الأمن الغذائي العالمي لإجراء تحليل مقارن يستند إلى الأدلة العلمية للآثار الإيجابية والسلبية على الأمن الغذائي، ومع مراعاة العمل الذي تقوم به المنظمة والشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية، ليعرض على لجنة الأمن الغذائي العالمي؛

(ي) الطلب من المنظمات الدولية المعنية، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مواصلة تقييم فعالية الاحتياطيات الغذائية المحلية والوطنية والإقليمية والمعوقات التي تعترض سبيلها؛

الإجراءات للتخفيف من الآثار السلبية لتقلّب الأسعار:

(ك) تعزيز دور الدولة، حسب الاقتضاء، في تخفيف الآثار السلبية لتقلبات الأسعار بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات حماية اجتماعية وشبكات أمان وطنية ثابتة وطويلة الأجل، تعنى بشكل خاص بالفئات المستضعفة من السكان مثل النساء والأطفال يمكن مضاعفتها وتوسيعها في أوقات الأزمات. وفي هذا الإطار، إعادة التشديد على ولاية دراسة يجريها فريق الخبراء الرفيع المستوى حول هذا الموضوع على أن تعرض على اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين.

(ل) التوصية باستخدام شبكات أمان وطنية ومحلية وآليات محلية للمشتريات، متى أمكن استخدامها، من أجل تسليم المساعدات الغذائية، مع الأخذ في الاعتبار عامل الوقت، والسوق، والإنتاج والعوامل المؤسسية وغيرها من العوامل الأخرى ذات الصلة، وفقا لقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(م) إقرار الجهود التي طلبت مجموعة العشرين إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمات دولية أخرى وشركاء آخرين (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) وبلدان غرب أفريقيا لدعم إعداد مشروع تجريبي في غرب أفريقيا من أجل احتياطيات غذائية إقليمية مستهدفة في حالات الطوارئ الإنسانية، بما يتماشى مع الملحق 2 من اتفاق منظمة التجارة العالمية حول الزراعة؛

(ن) الطلب من المنظمات الدولية التشاور مع أصحاب مصلحة معنيين آخرين، وضع إطار عمل لمشروع مدونة سلوك طوعية لإدارة الاحتياطيات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية، على أن تواصل اللجنة النظر فيها.

(س) وضع أدوات لإدارة المخاطر، بما في ذلك تخفيف حجم آثار صدمات الأسعار، والتوصية بإدراجها في الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي، مع التركيز على تخفيف مخاطر تقلبات أسعار الأغذية على أشد فئات السكان ضعفا. وينبغي إيلاء أهمية لاعتماد الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لصالح صغار منتجي الأغذية المعرّضين للصدمات.

(ع) الترحيب بقرار مجموعة العشرين بشأن الموافقة على إزالة القيود على صادرات الأغذية أو الضرائب غير العادية المفروضة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير التجارية وعدم فرضها في المستقبل، وحثّ جميع البلدان الأعضاء على اعتماد المبدأ ذاته؛

(ف) الترحيب بزيادة الدعم الدولي لتوفير المعونة الغذائية، وخاصة في فترات ارتفاع أسعار الأغذية وتقلّبها، وعلى أساس الاحتياجات، لا سيما في ظل في إطار اتفاقية المعونة الغذائية.

51- أوصت بأن تعمد كلّ من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات دولية أخرى ذات صلة وأصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى تعزيز الحوار بشأن السياسات بينها وبين البلدان الأعضاء بهدف تعزيز اعتماد التوصيات الواردة أعلاه وتنفيذها على جميع المستويات الملائمة.

52- طلبت إلى أمانة لجنة الأمن الغذائي أن تعدّ، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية واستناداً إلى معلومات يوفّرها أصحاب المصلحة المعنيون، تقريراً عاما بشأن حالة تنفيذ جميع التوصيات والإجراءات الواردة أعلاه على أن يُرفَع إلى لجنة الأمن الغذائي في موعد يحدّده مكتب اللجنة.

سادسا- التنسيق والدعم العالميان للعمليات الوطنية

(الوثيقة CFS:2011/7)

ألف – رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري – آفاق المستقبل

باء – دراسات حالات قطرية عن رسم الخرائط

53 – نظرت اللجنة في التقدم المحرز منذ انعقاد دورتها السادسة والثلاثين، والذي كان مدعوما بخمس دراسات حالة عن تجارب في مجال إجراءات الأمن الغذائي والتغذية والدروس المستخلصة منها، بما في ذلك نيجيريا،

ومدغشقر،[4] ، والضفة الغربية وقطاع غزة، والأراضي الفلسطينية، وكمبوديا، والبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أمريكا الوسطى (PRESANCA، الموجود في السلفادور).

54- إن اللجنة:

(1) طلبت إلى الأمانة مواصلة تيسير عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذه على الصعيد القطري، وتزويدها بآخر المستجدات في دورتها الثامنة والثلاثين في عام 2012؛

(2) شجعت أصحاب المصلحة المعنيين والقطاعات ذات الصلة على المشاركة في مساعدة البلدان على إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذه على الصعيد القطري، وإقامة شراكات مناسبة تتّسم بتعدد القطاعات ذات أصحاب المصلحة المتعددين، وتشجيع اتساق الأساليب؛

(3) أوصت بدعوة حكومات وطنية أخرى لحضور الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي في عام 2012 بهدف تقاسم نتائج رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية وإعلام الحكومات الوطنية الأخرى بها، وتبادل التجارب بين البلدان والأطراف الفاعلة الدولية والحصول على دعمها لعملية رسم الخرائط على المستوى القطري؛

(4) أوصت بإتاحة موارد كافية لتمويل أنشطة المتابعة لتوفير الدعم التقني للبلدان المهتمة لتطوير وتطبيق نظم لرسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية كجزء من جهود رصد تنميتها الوطنية؛

(5) أوصت بأن تكون عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية جزءاً لا يتجزأ من نظم المعلومات الوطنية التي تشمل قطاع الأغذية والزراعة؛

(6) شجعت على استخدام منهجية موحّدة في عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد القطري؛

(7) أوصت بأن يتمّ النظر في عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية في المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة والتي ستعقد في عام 2012. وستُعرض نتائج المناقشات خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي؛

(8) طلبت إلى الأمانة أن تعمل مع أصحاب المصلحة الملائمين لتيسير وضع النظم التي تسمح بتدعيم ونشر نتائج مبادرات إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية، من أجل اتساق أفضل بين أعضاء الأسرة الدولية لدعم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية. وسيُعرض التقرير المرحلي في هذه العملية خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة؛

55- وأقرت اللجنة أيضا بالتوصيات الواردة في القسم الرابع من (الوثيقة CFS:2011/7)، التي يمكن الإطلاع عليها في الملحق ياء لهذا التقرير.

[4] أعرب أعضاء من مجموعة الشرق الأدنى وبعض أعضاء اللجنة عن تحفظهم لعدم الإشارة إلى "الأراضي الفلسطينية المحتلة" طبقا للاصطلاح المتفق عليه في منظومة الأمم المتحدة.

(جيم) حالة الإطار الاستراتيجي العالمي (الوثيقة CFS:2011/8)

56- مع الأخذ في الاعتبار اتفاق الدول الأعضاء الهادف إلى وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية (الإطار الاستراتيجي) سيُرفع إلى لجنة الأمن الغذائي في دورتها الثامنة والثلاثين. ونظراً إلى التقدم الذي أُحرز حتى الآن، فإن اللجنة مدعوة إلى:

(1) الإقرار بالعملية التشاورية الشاملة التي يقودها مكتب لجنة الأمن الغذائي والتي أفضت إلى اتفاق بين أصحاب المصلحة المشاركين حول الأهداف المقترحة للإطار الاستراتيجي ومبادئه الأساسية وهيكله وعمليته (CFS 2011/Inf.14) والمخطط التفصيلي للإطار الاستراتيجي (CFS 2011/Inf.13)، والمشاورات على شبكة الإنترنت لطلب الحصول على تعليقات من طائفة عريضة من أصحاب المصلحة بشأن المخطط التفصيلي الذي سيؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد المسودة الأولى

(2) التشديد على الدور الأساسي الذي تضطلع به المشاورات المُخطط لها حول الإطار الاستراتيجي، وتشجيع أصحاب المصلحة على المشاركة بشكل نشط على الصعيدين الدولي والإقليمي خلال عام 2012، بما في ذلك عبر حشد الموارد لضمان الإصغاء إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة المعنيين في اللجنة، لاسيما الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي.

(3) الإشارة إلى دور الإطار الاستراتيجي بوصفه أداة حيوية تعكس وتعزز ما تقوم به اللجنة حاليا من عمل لتقارب السياسات، وتحدد أن القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين في ما يتعلق بتقلب أسعار الأغذية والاستثمارات التي تراعي أصحاب الحيازات الصغيرة في مجال الزراعة والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية يجري دراستها وإدراجها، عند الاقتضاء، في المسودة الأخيرة للإطار الاستراتيجي.

دال – استعراض أساليب تقدير عدد الجوعى (الوثيقة CFS:2011/6)

57- رحبت اللجنة بالتقرير بشأن المائدة المستديرة عن "رصد الأمن الغذائي" التي انعقدت في 12–13 سبتمبر/أيلول 2011 في مقر المنظمة في روما، وبالنتائج والتوصيات الرئيسية الواردة فيه وبوجه خاص فإن اللجنة:

(1) اعتمدت اقتراح إنشاء مجموعة رئيسية من مؤشرات الأمن الغذائي وعمليّة إنشائها وفق ما ورد في الوثيقة، بما في ذلك تطوير معايير مقبولة عالمياً واعتمادها وتعميمها؛

(2) أوصت بقوة أن تحسّن المنظمة مقياس نقص التغذية، مع التركيز بوجه خاص على تحسين توقيت البيانات وموثوقيتها المعايير الأساسية الواردة في المنهجية؛

(3) شجعت بقوّة المنظمة وغيرها من الوكالات المعنيّة على تعزيز جهودها لتنمية الإمكانات بهدف تحسين الإحصاءات الزراعية وإحصاءات الأغذية الأساسية والأنظمة المحددة لرصد الأمن الغذائي؛

(4) حثت البلدان على تعزيز أنظمة المعلومات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية؛

(5) شددت على الحاجة إلى تحسين دمج كل الإجراءات المتعلقة بمعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات، وتشجّع على تعبئة الموارد لتحقيق هذه الغاية؛

(6) أوصت بزيادة تكثيف الحوار بين واضعي السياسات، والوكالات الإحصائية ومقدمي البيانات بهدف تحديد الحاجات من المعلومات لتصميم وتنفيذ ورصد سياسات الأمن الغذائي وربطها بتوافر مثل هذه المعلومات؛

(7) دعت أمانتها إلى رفع تقرير عن التقدم المحرز بشأن الإجراءات الموصى بها إلى الجلسة العامة للجنة وبالتشاور مع أمانة اللجنة والمجموعة الاستشارية، تعيّن هيئة مكتب اللجنة موعد رفع التقرير وغيره من الآليات المرتبطة به وفقاً لبرنامج عمل اللجنة والموارد المتوفرة.

سابعا– تطبيق إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

ألف – اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي (الوثيقة CFS:2011/9 Rev.1)

58– قدم الرئيس والأمانة الوثيقة CFS:2011/9 Rev.1 المعنونة *"اللائحة الداخلية المنقحة للجنة الأمن الغذائي العالمي"*.

59– وطبقا للمادة العاشرة من اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي، قررت اللجنة، بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة من خلال تصويت اسمي، تعليق تطبيق المادة الحادية عشرة للسماح بالنظر في الوثيقة المنقحة من قبل اللجنة.

60– وبالتالي، اعتمدت اللجنة، بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة من خلال تصويت اسمي، اللائحة الداخلية المنقحة للجنة الأمن الغذائي العالمي المعروضة في الوثيقة CFS 2011/9 Rev.1.

61– إن اللجنة:

(1) كلفت المكتب برفع توصية بتحديث المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة في الدورة العادية التالية للجنة، على أن تُحال بعدها إلى المؤتمر التالي لمنظمة الأغذية والزراعة في يونيو/حزيران 2013 لكي تتطابق مع وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي ومع اللائحة الداخلية المنقَّحة التي صادقت عليها اللجنة في دورتها الحالية. وأشارت اللجنة إلى ضرورة إيلاء الاهتمام في غضون ذلك بنص وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي وروحها؛

(2) وأعادت تأكيد أهمية وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي التي من شأنها أن تستمر في تشكيل الوثيقة المرجعية الرئيسية حول حالة لجنة الأمن الغذائي بعد إصلاحها، بما في ذلك في ما يخصّ تفسير هذه اللائحة الداخلية.

(3) وطلبت إلى المكتب أن يواصل، بالتنسيق مع الوكالات ذات الصلة، تحليل الطرائق والمتطلبات التي تتيح تطبيق نظام للتناوب في أمانة اللجنة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بما في ذلك المؤهلات المطلوبة والاختصاصات لأمانة اللجنة إضافة إلى

المسؤوليات التراتبية، بما يمكّن اللجنة من اتّخاذ قرار مستنير بشأن هذه المسألة في دورتها العادية القادمة.

(4) وطلبت إلى المكتب، بالتنسيق مع الوكالات ذات الصلة، مواصلة تحليل الطرائق والمتطلبات لإشراك كيانات أخرى من الأمم المتحدة معنية مباشرة بالأمن الغذائي والتغذية في الأمانة، بما يمكّن لجنة الأمن الغذائي من اتخاذ قرار مستنير حول هذه المسألة في دورتها العادية القادمة.

62- وعرضت اللجنة عددا من المجالات التي ينبغي فيها زيادة توضيح اللائحة الداخلية للجنة وتحسينها، بما في ذلك الإجراءات المعتمدة لانتخاب الرئيس مثل حدود الولاية (أهلية إعادة الانتخاب)، والمهل القصوى لتقديم الترشيحات والمناوبات الإقليمية. كما ينبغي توضيح إجراءات انتخاب أعضاء المكتب ومناوبيهم. ويجب أن تعرض على اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين في عام 2012 هذه التحسينات، جنبا إلى جنب مع التنقيح المقترح للمادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة، التي سينبغي أن يوافق عليها مؤتمر المنظمة.

باء – الإطار المستند إلى النتائج (CFS:2011/10)

63- إن اللجنة:

(1) وافقت على الإطار المستند إلى النتائج للجنة الأمن الغذائي العالمي؛ كوثيقة ديناميكية تقر بالتحسينات اللازم إدخالها؛

(2) طلبت من الأمانة أن تقوم، على أساس الالتزامات المتعهد به منذ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، بإعداد تقرير موجز عن النفقات مقابل التكاليف المتوقعة من الموارد المتاحة؛

(3) طلبت من مكتب اللجنة العمل مع الأمانة لزيادة إدماج برنامج العمل والميزانية 2012–2013 في الإطار المستند إلى النتائج بغية إعداد برنامج متعدد السنوات للعمل والميزانية أكثر تفصيلاً يتضمن أولوياتٍ لتقديمه إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين في عام 2012.

ثامنا– أية مسائل أخرى

ألف – آخر التطورات عن قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي "منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن معالجة الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" (الوثيقة CFS:2011/12)

64- إن اللجنة:

(1) وافقت على اقتراح عقد منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة بهدف القيام، ضمن جملة أمور أخرى، بوضع "جدول أعمال لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة"؛

(2) وافقت على أن يشرف مكتب اللجنة على أساليب تنظيم منتدى الخبراء الرفيع المستوى بالتعاون مع الأمانة والمجموعة الاستشارية وفريق الخبراء الرفيع المستوى وفقاً لما تقتضيه الحاجة. وستستعرض الجلسة العامة للجنة تقرير نتائج منتدى الخبراء الرفيع المستوى؛

(3) وافقت على اقترح تنظيم عملية تشاورية مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة بشأن نتائج منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى بغية "برنامج عمل لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" وهو برنامج مقترح للنظر فيه خلال الجلسة العامة للجنة وفقا لما تقتضيه الحاجة؛

(4) وافقت على أن يتخذ مكتب اللجنة قراراً بشأن موعد انعقاد المنتدى آخذاً بعين الاعتبار برنامج عمل اللجنة بشكل عام.

باء – مقترح لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في لجنة الأمن الغذائي العالمي

65– أُحيطت اللجنة علماً بالوثيقة CFS: 20011/Inf.15 مقترح لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في لجنة الأمن الغذائي العالمي ، وأعربت عن تقديرها لمشاركة ممثلي المجتمع المدني البناءة في أعمال اللجنة.

جيم – ترتيبات الدورة الثامنة والثلاثين

66 – أوصى الرئيس بعقد الدورة الثامنة والثلاثين في 15–20 أكتوبر/تشرين الأول في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما كما جاء في الجدول الزمني المؤقت للأجهزة الرئاسية التابعة للمنظمة. وسيحدد المدير العام الموعد بدقة بالتشاور مع رئيس اللجنة.

دال – عضوية المكتب 2012–2013

67– انتخبت اللجنة السيد يايا أديسا أولايتان أولانيران Yaya Adisa Olaitan Olaniran، الممثل الدائم لنيجيريا، رئيساً للجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد انتخبت اللجنة بالترحيب العام الممثلين التالين بصفتهم أعضاء وأعضاء مناوبين في مكتب اللجنة القادم:

- الأعضاء: أنغولا، وأستراليا، والبرازيل، والصين، ومصر، وفرنسا، وغواتيمالا، وأندونيسا، والأردن، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، وزمبابوي،
- الأعضاء المناوبون: أرمينيا، وكندا، والكونغو، وإيران، وإيطاليا، واليابان، ونيوزيلندا، وعمان، وسري لانكا، وأوغندا، وعضوان من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (على أن يتم اختيارهما لاحقاً).

الملحق ألف

جدول أعمال الدورة

أولاً – المسائل التنظيمية

ثانياً – التحضيرات للدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

ثالثاً – الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

رابعاً– آخر التطورات عن المبادرات والصلات العالمية والإقليمية المتعلقة بلجنة الأمن الغذائي العالمي

خامساً – موائد مستديرة عن السياسات

(أ) كيفية زيادة الأمن الغذائي والاستثمارات في الزراعة المُراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة

(ب) المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية

(ج) تقلب أسعار الأغذية

سادساً – التنسيق والدعم العالميان للعمليات الوطنية

(أ) رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري– آفاق المستقبل

(ب) دراسات حالات قطرية عن رسم الخرائط

(ج) حالة الإطار الاستراتيجي العالمي للأغذية والتغذية

(د) استعراض أساليب تقدير عدد الجوعى

سابعاً – تطبيق إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

(أ) اللائحة الداخلية المنقحة للجنة الأمن الغذائي العالمي

(ب) إطار لجنة الأمن الغذائي المستند إلى النتائج

ثامناً – مسائل أخرى

(أ) تنفيذ القرارات التي اتخذتها لجنة الأمن الغذائي

(ب) مقترح لتعزيز شراكة القطاع الخاص في لجنة الأمن الغذائي

(ج) دراسة ترتيبات الجلسة العامة للدورة الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي

(د) انتخاب رئيس لجنة الأمن الغذائي، وتوافق على العضوية الجديدة لمكتب اللجنة لفترة السنتين 2012-2013

تاسعا – تقرير الدورة

اعتماد تقرير الدورة

الملحق باء

العضوية في لجنة الأمن الغذائي العالمي

الاتحاد الأوروبي
(منظمة عضو)
الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
أفغانستان
إكوادور
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
آيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوركينا فاسو
بولندا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تشاد
تونس
الجزائر
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية إيران الإسلامية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية فنزويلا البوليفارية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جيبوتي
الدانمرك
دولة بوليفيا المتعددة القوميات
الرأس الأخضر
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سان مارينو
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
صربيا
الصين
العراق
عُمان
غابون
غامبيا
غانا
غواتيمالا
غينيا
غينيا الاستوائية
فرنسا
الفلبين
فنلندا
قبرص
قطر
كاميرون
كرواتيا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبيا
ليتوانيا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ناميبيا
النرويج
النمسا
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

الملحق جيم

قائمة الأعضاء، والمشاركين، والمراقبين في الدورة السابعة والثلاثين

أعضاء اللجنة

أفغانستان
الجزائر
أنغولا
الأرجنتين
جمهورية أرمينيا
أستراليا
النمسا
أذربيجان
بنغلاديش
بلجيكا
بنن
بوليفيا
البرازيل
بلغاريا
بوركينا فاسو
الكاميرون
كندا
الرأس الأخضر
تشاد
شيلى
الصين
كولومبيا
الكونغو
كوستاريكا
كرواتيا
قبرص
الجمهورية التشيكية
كوت ديفوار
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
الدانمرك
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
مصر
السلفادور
غينيا الاستوائية
إريتريا
إستونيا
إثيوبيا
الإتحاد الأوروبي (منظمة عضو)
فنلندا
فرنسا
غابون
غامبيا
ألمانيا
غانا
اليونان
غواتيمالا
غينيا
هايتي
هوندوراس
هنغاريا
الهند
إندونيسيا
إيران
العراق
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
الأردن
كينيا
الكويت
لاتفيا
لبنان
ليسوتو
الجماهيرية العربية الليبية
لكسمبرغ
مدغشقر
ماليزيا

موريتانيا
موريشيوس
المكسيك
المغرب
موزامبيق
ناميبيا
هولندا
نيوزيلندا
نيكاراغوا
النيجر
نيجيريا
النرويج
عمان
باكستان
بنما
باراغواي
بيرو
الفلبين
بولندة
البرتغال
قطر
جمهورية كوريا
جمهورية مولدوفا
رومانيا
الاتحاد الروسي
سان مارينو
المملكة العربية السعودية
السنغال
سلوفاكيا
سلوفينيا
جنوب أفريقيا
إسبانيا
السودان
السويد
سويسرا
الجمهورية العربية السورية
تايلند
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
توغو
تركيا
أوغندا
أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة
جمهورية تنزانيا المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
اليمن
زامبيا
زمبابوي

المراقبون من الدول الأعضاء التي ليست أعضاءً في اللجنة

ألبانيا
بوروندي
الصومال
فيتنام
ليبيريا

المراقبون الآخرون

نظام مالطة ذو السيادة
الكرسي الرسولي

المشاركون

الوكالات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة

الفرقة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء

منظمة اليونيسيف

اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية

منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

منظمة ACTION AID INTERNATIONAL

منظمة العمل على مكافحة الجوع

فريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز

لاتحاد الآسيوي للمزارعين من أجل التنمية الريفية المستدامة

الرابطة الآسيوية للمنظمات غير الحكومية للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية

الشراكة الآسيوية

الشراكة الآسيوية لتنمية الموارد البشرية في الأرياف الآسيوية

جمعيات كاريتاس العالمية

آلية المجتمع المدني

منظمة CONCERN WORLDWIDE

الاتحاد العام الأوروبي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالإغاثة والتنمية

شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء

منظمة الفرنسيسكان الدولية

جمعية أصدقاء الأرض الدولية

مؤسسة النهوض الاجتماعي بالثقافة

معهد سياسات التجارة والزراعة

التحالف الدولي للنساء

نوادي ليونز العالمية

الرابطة الكاثوليكية الريفية الدولية

التعاون الدولى من أجل التنمية والتضامن

الاتحاد الدولى للاقتصاد المنزلى

لإتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والحرة

الاتحاد الدولى لحركات الزراعة العضوية
الاتحاد الدولى للعاملات فى المهن القانونية
الشبكة العالمية للأمن الغذائي
المجلس الدولى لمعاهدات السكان الأصليين في الأمريكتين والمحيط الهندي
الحركة الكاثوليكية الدولية للشباب الزراعي والريفي
لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني
التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة
الحملة الدولية للأغذية والزراعة والتنمية الريفية لاستئصال الجوع والفقر (MORE AND BETTER CAMPAIGN)
منظمة أوكسفام الدولية
مجموعة PRACTICAL ACTION (مجموعة تطوير التكنولوجيا الوسيطة)
جمعية الروتاري الدولية
الرابطة الدولية لأخوات المحبة
المبادرات الإقليمية في جنوب شرق آسيا لتمكين المجتمعات المحلية
مجلس إيرلندة للتحرر من الجوع
الحركة الدولية للمزارعين الريفيين(VIA CAMPESINA)
المنظمة النسائية للتنظيم من أجل التغير في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية (WOCAN)
الرابطة النسائية العالمية من أجل السلام والحرية
الاتحاد الدولي للنقابات
المنتدى العالمي للصيادين والعاملين في صيد الأسماك
المنتدى العالمى للعاملين فى مصايد الأسماك
الرؤية العالمية

نظم البحوث الزراعية الدولية

المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي
المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
المعهد الدولي للتنمية المستدامة

المؤسسات الدولية والإقليمية المالية

مصرف التنمية الإفريقي
مصرف التنمية الآسيوي
صندوق النقد الدولي
البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية

رابطات القطاع الخاص، والمؤسسات الخاصة

مؤسسة بيل وميليندا غيتس

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (AGR. INST. CANADA)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (AMBERS CO.CAPITAL)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (BAYER CROP SCIENCE)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (لاتحاد الدولى لتجارة البقول وصناعاتها)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (CME)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (CROPLIFE ASIA)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (الإتحاد الدولي لحياة المحصول)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة DANONE

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (DOW AGROSCIENCES)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (FARMING FIRST)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (الشركة العالمية للتنمية الزراعية)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (GPIC)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (IFIA)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (الاتحاد الدولي لرابطات السمن النباتي)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (INT. ZINC ASSOCIATION)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (INTL. FC. STONE)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (MAFM)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (شركة موسانتو)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (NOVOZYMES A/S)

الشبكة الدولية للأغذية والزراعة (PAN AFRICAN AGRI-BUSINESS)

<u>المراقبون</u>

مؤسسة الرؤية الحيوية للتنمية البيئية

المركز الدولي للتعاون في مجال التنمية

الصندوق المشترك للسلع

موقع بوابة التنمية

منظمة ECONEXUS

اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية

جمعية السكر

المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية

فريق الخبراء الدولي الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر

مجلس الحبوب الدولي

المعهد الدولي للتبريد

معاهد الألفية

حملة ONE CAMPAIGN

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل

PRISMA

THE PRINCE'S CHARITIES INTERNATIONAL SUSTAINABILITY UNIT

الحوار بين دول الأطلنطي بشأن المساعدة الغذائية

USC CANADA

المنتدى الريفي العالمي

الملحق دال

قائمة الوثائق

الوثيقة	العنوان	جدول الأعمال المؤقت
CFS:2011/1	جدول الأعمال المؤقت والملاحظات عليه	أولا
CFS:2011/2	الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني*	ثالثا
CFS:2011/3	مائدة مستديرة عن السياسات – تقلب أسعار الأغذية	خامسا
CFS:2011/3 Add	تقلب الأسعار والأمن الغذائي – مستخرج من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية – ملخص وتوصيات لواضعي السياسات	
CFS:2011/4	مائدة مستديرة عن السياسات – كيفية زيادة الاستثمارات التي تراعي الأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة في قطاع الزراعة	خامسا
CFS:2011/4 Add	حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في قطاع الزراعة – مستخرج من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية– ملخص وتوصيات لواضعي السياسات	
CFS:2011/5	مائدة مستديرة عن السياسات – المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية	خامسا
CFS:2011/6	نتائج "المائدة المستديرة بشأن استعراض أساليب تقدير عدد الجوعى" (منظمة الأغذية والزراعة، 12-13 سبتمبر/أيلول 2011)	سادسا
CFS:2011/7	رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري	سادسا
CFS:2011/8	حالة الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية	سادسا
CFS:2011/9	اللائحة الداخلية المنقحة للجنة الأمن الغذائي العالمي	سابعا
CFS:2011/10	الإطار المستند إلى النتائج للجنة الأمن الغذائي العالمي	سابعا
CFS:2011/11	آخر المعلومات عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها لجنة الأمن الغذائي العالمي	ثامنا
CFS:2011/12	معالجة الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة	ثامنا
CFS: 2011/Inf.1	الجدول الزمني المؤقت	أولا

* ستكون النسخة الإنجليزية فقط متوفرة في دورة لجنة الأمن الغذائي؛ وستكون الترجمة باللغات الأخرى متاحة في وقت لاحق

CFS: 2011/Inf.2	قائمة الوثائق	أولا
CFS: 2011/Inf.3	عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي	أولا
CFS: 2011/Inf.4	قائمة المندوبين والمشاركين والمراقبين	أولا
CFS: 2011/Inf.5	بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء	أولا
CFS: 2011/Inf.6	بيان يلقيه الأمين العام للأمم المتحدة	ثانيا
CFS: 2011/Inf.7	بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أو من يمثله	ثانيا
CFS: 2011/Inf.8	بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو من يمثله	ثانيا
CFS: 2011/Inf.9	بيان المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي أو من يمثلها	ثانيا
CFS:2011/Inf.10	بيان البروفيسورة سوامينثان (Swaminathan) رئيسة اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	ثانيا
CFS: 2011/Inf.11	قائمة المبادرات والصلات العالمية والإقليمية التي دعيت إلى حضور الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي	رابعا
CFS: 2011/Inf.12	الخطوط التوجيهية للدورة فيما يتعلق بالموائد المستديرة عن السياسات	خامسا
CFS: 2011/Inf.13	الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية – مخطط مشروح	سادسا
CFS:2011/Inf.14	الإطار الاستراتيجي العالمي – الاتفاق بشأن الغرض والمبادئ الأساسية والهيكل والعملية	سادسا
CFS: 2011/Inf.15	اقتراح لتعزيز مشاركة القطاع الخاص المؤسسية في لجنة الأمن الغذائي العالمي	ثامنا
CFS:2011/Inf.16	عملية التشاور بشأن مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي	ثامنا
CFS:2011/Inf.17	قائمة الوثائق الداعمة للدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي	
CFS:2011/Inf.18	وصف نظام معلومات الأسواق الزراعية	
CFS:2011/Inf.19	حلقة دراسية عملية لأصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي عن الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى، 2-3 أكتوبر/تشرين الأول 2011	

الملحق هاء

بيان السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

السيد الرئيس وأعضاء مكتب اللجنة
السيدة الرئيسة ميشيل باشليه
السيد رئيس المجلس
السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
السيدة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي
البروفسور سواميناثان، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى
أعضاء المجموعة الاستشارية
معالي الوزراء
المندوبون والمراقبون الموقورون
أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري لمشاركتكم في الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة). وإن وجودكم هنا بأعداد متزايدة إن دل على شيء فإنما يدل على الأهمية التي نوليها لعمل هذه اللجنة في حلتها الجديدة.

إن اللجنة، التي أصبحت أكثر شمولية وتفاعلا وموجهة نحو تحقيق النتائج، بدأت عملها منذ سنتين منذ أن تمت الموافقة على عملية الاصلاح في عام 2009. وباتت اللجنة بشكل مطرد نقطة مرجعية لتقارب السياسات ومنبرا ييسر تنسيق الخبرات وتناسق الإجراءات في مكافحة الجوع في العالم. وتتزايد الشرعية السياسية التي تتمتع بها للجنة والتي تستمدها من تكوينها المتسم بتعدد أصحاب المصلحة، في حين تتعزز قدرتها على اتخاذ قرارات مستنيرة بفضل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

ويتعين على اللجنة أن تكون في مستوى التحديات الحالية والمستجدة العديدة التي تواجه الأمن الغذائي والزراعة.

وقد أحرز قدر قليل من التقدم في مجال الحد من الجوع في العالم، إذ يبلغ العدد الإجمالي لناقصي التغذية 925 مليون شخص، وهو ما يشكل معدل انتشار الجوع بنسبة 16 في المائة في العالم النامي. ولا زالت المشاكل الهيكلية تعزز انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي والفقر التي تؤثر أيما تأثير في الفقراء والبلدان الفقيرة. وعلاوة على الجوع المزمن، ثمة ما مجموعه 32 بلدا في حالة أزمة غذائية جسيمة تقتضي مساعدات غذائية طارئة.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى حالة المجاعة في القرن الأفريقي، ولا سيما في الصومال. فهناك أربعة ملايين شخص في حاجة للمساعدات الغذائية في هذا البلد.

وتشكل الأزمات الاقتصادية والغذائية التي شهدتها السنوات الأخيرة تحديا كبيرا بالنسبة للجهود التي نبذلها لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا والمتعلقة بالحد من الجوع. ويمكن لأزمة اقتصادية ومالية وشيكة تطال أجزاء كبيرة من العالم الصناعي أن تضع عقبات خطيرة تعترض سبيل ما تشتد الحاجة إليه من تكثيف للجهود في مكافحة الجوع. وفي عالم يتسم بعولمة متزايدة، يكون لأزمة اقتصادية في جزء منه آثار في مختلف النظام العالمي من خلال الروابط التجارية والمالية وتلك المتعلقة بالمعونة.

ويطرح تقلب أسعار الأغذية تحديا لحق من حقوق الإنسان الأساسية، ألا وهو الحق في الحصول على الغذاء الكافي. فارتفاع الأسعار وتقلبها، لا يزيد فحسب من الفقر وانعدام الأمن الغذائي بل يعمق مستواهما. وتؤثر آثارهما أيما أثر على أشد الناس فقرا – ولا سيما الفقراء في المناطق الحضرية والمعدمون– الذين قد ينفقون ما يصل إلى 75 في المائة من دخلهم على الأغذية. وإن ارتفاع أسعار الأغذية يقلص القوة الشرائية، وقد تؤدي فترات مؤقتة من نقص التغذية إلى ضرر لا رجعة فيه. كما أنها تعزز شراك الفقر نظرا لتآكل رأس المال المادي والبشري وانخفاض الانفاق على قطاعي التعليم والصحة.

وبالنسبة لمنتجي الأغذية الفقراء، يزيد تقلب الأسعار من حالة عدم اليقين ولا يشجع الاستثمارات التي لا غنى عنها لزيادة إنتاج الأغذية والحد من الضعف. وعلى المستوى الوطني، يهدد ارتفاع فواتير الواردات الغذائية وتقلبها احتياطيات العملة الصعبة وميزانيات التنمية ويبطئ عجلة النمو والتنمية.

وإن اعتماد السياسات الجيدة ضروري. كما أنه من الأهمية بمكان الاستثمار في نمو الانتاجية الزراعية والقدرة على التكيّف لمواجهة تقلب أسعار الأغذية. ولا تزال زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة، مع التركيز على المبادرات التي تدعم أصحاب الحيازات الصغيرة – المنتجون الرئيسيون للأغذية في أنحاء كثيرة من العالم النامي — تكتسي أهمية بالغة لزيادة قدرة الزراعة عل التكيّف مع الصدمات وتعزيز الأمن الغذائي المستدام على المدى الطويل.

ويبدو أن القواعد التجارية الحالية التي اعتمدت في أوقات انخفاض أسعار الأغذية واستقرارها لا توفر ما يكفي من الحماية للتصدي لارتفاع الأسعار وتقلبها، بل قد تؤدي إلى زيادة حدتها.

كما أن الوقود الحيوي يعزز الرابط بين أسواق الأغذية والطاقة، مما يجعل أسواق الأغذية أكثر تقلبا. ويمكن لتزايد اهتمام المستثمرين الماليين في أسواق السلع الزراعية الآجلة أن يسهم أيضا في تقلب الأسعار على المدى القصير.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

عقب أزمة الأمن الغذائي التي شهدها العالم في الفترة 2006–2008، يزودنا تحليل الاستجابات السياسية بعبر أساسية، كما هو مبين في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لهذه السنة.

وتتمثل إحدى هذه العبر في أن تأثير ارتفاع الأسعار ليس متساو في جميع البلدان. فالبلدان الكبيرة ذات اقتصادات وميزانيات قوية تمكنت من حماية نفسها من تقلب الأسعار الدولية وآثارها الوخيمة على الفئات المستضعفة من خلال برامج الحماية الاجتماعية. في حين تعذر على البلدان الصغيرة المستوردة للأغذية، ولا سيما في أفريقيا، والتي لها اقتصادات ضعيفة وميزانيات قليلة، حماية أسواقها المحلية من طفرات الأسعار وسكانها المستضعفين من الآثار

السلبية. ويبين تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أن عدد ناقصي التغذية في المجموعة الأولى من البلدان ظل ثابتا تقريبا بينما ارتفع ارتفاعا حادا في المجموعة الأخرى.

وثمة عبرة رئيسية أخرى تكمن في أنه كان بالإمكان إلى حد كبير تفادي ارتفاع الأسعار في الفترة 2006–2008، وتجنب بعض آثاره على الجوع، لو كان هناك نظام فعال لتنسيق السياسات وتبادل المعلومات. وقد ازداد تقلب الأسعار حدة بسبب الافتقار إلى معلومات دقيقة عن العرض والطلب العالميين. وكشفت فترات أسعار الأغذية عامي 2008 و2010 عن عدد من نقاط الضعف التي تشوب نظم معلومات الأسواق وشفافيتها وتنسيق الإجراءات والاستجابات السياسية. وعلى الصعيد العالمي، لا توجد آلية فعالة لتحديد الحالات الشاذة لأسوق الأغذية. وهو ما أسفر عن غياب التآزر بين المعلومات وعمليات التحذير وتنسيق الاستجابة السياسية.

وفي الوقت ذاته، أدت الاستجابات غير المنسقة لمواجهة الأزمات إلى أن النجاح في حماية اقتصادات بعض البلدان من تقلب الأسعار أسفر عن زيادة تقلب الأسعار في أسواق أخرى، وهو ما أفضى إلى تفاقم الوضع في بلدان أخرى.

ومن الأهمية بمكان زيادة الشفافية في الأسواق. ولهذا السبب يُعدّ إنشاء نظام معلومات الأسواق الزراعية، الذي أوصى به التقرير المشترك بين الوكالات المقدم إلى مجموعة العشرين، مهما للغاية. فهذا النظام، الذي سيكون ضمن جملة أمور أخرى محط نقاش في هذا الاجتماع، يعالج نقاط الضعف التي تعتري المعلومات والتنسيق. وسيؤدي تحسين المعلومات بشأن الأسواق العالمية وتعزيز الشفافية إلى الحد من ارتفاع الأسعار المتأتي عن مشاعر الذعر والسماح باتخاذ قرارات مستنيرة على نحو أفضل. ويشكل إطلاق منتدى الاستجابة السريعة خطوة مهمة نحو تعزيز قدرتنا على مواجهة أزمات أسعار الأغذية بطريقة منسقة. ويهدف هذا المنتدى إلى النهوض بالتبادل المبكر للمعلومات الرئيسية عن التدابير المتخذة للحؤول دون وقوع الأزمات ومواجهتها وبمناقشتها بين واضعي السياسات.

وتضطلع اللجنة، بصفتها المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأشمل الذي يعالج مسألتي الأمن الغذائي والتغذية، بدور حاسم الأهمية من خلال جمع البلدان والجهات الفاعلة المعنية معا لمناقشة قرارات سياسية مهمة والاتفاق عليها. وسيؤدي التعاون الوثيق مع منتدى الاستجابة السريعة إلى تشجيع تنفيذ سياسات فعالة وناجعة، وسيساعد على تجنب الخيارات السياسية التي يمكن أن تكون مضرة.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة، الأصدقاء الأعزاء،

لايمكن المغالات في التشديد على ضرورة الاتساق في السياسات والإجراءات المعتمدة بين مختلف مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة يسعون إلى تحسين الأمن الغذائي. وهذا هو الغرض الأساسي للجنة الأمن الغذائي العالمي. ولكننا ندرك جميعا مدى تعقيد وصعوبة عملية تحقيق اتساق وتنسيق مجديين على أرض الواقع. وسيكون على جميع أصحاب المصلحة تجاوز أهدافهم وجداول أعمالهم الفردية لإحراز تقدم بشأن القضايا الرئيسية.

ويقتضي التناسق معالجة تجزئة المسؤوليات عن الأمن الغذائي بين مختلف أصحاب المصلحة على جميع المستويات – الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال المعلومات الشفافة والحوار المفتوح والمفاوضات.

ومما يبعث على الارتياح ملاحظة أن التحديات السياسية الهامة ستكون محط المناقشة اثناء عملكم هذا الأسبوع وأن هذه القضايا تتصدر جدول أعمال مجموعة العشرين لهذه السنة وتحتل مكانة بارزة على الصعيدين الوطني والدولي.

وأود أن أتوجه بالشكر والتهنئة، من خلال رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبرء الرفيع المستوى، صديقي العزيز الفروفسور سواميناثان الذي معنا اليوم، إلى جميع الأعضاء لإعداد تقارير فريق الخبراء التي ستعرض علينا اليوم في وقت لاحق.

ويسرني أيضا أن ألاحظ المشاركة الكبيرة جدا لمثلي القطاع الخاص الذين سيقترحون آلية لتعزيز تفاعلهم مع اللجنة. وهذا تطور كبير ومرحب به نظرا لأهمية القطاع الخاص في كامل سلسة قيمة الأمن الغذائي والتغذية.

ويسعدني أنهم ينضموا إلى أصدقائنا من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.
السيد الرئيس، معالي وزراء، المندوبون الموقرون، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد أصبح ضمان الحصول الكافي على الأغذية والتغذية يشكل تحديا متزايد التعقيد. وبالتالي يجب تقييم الخيارات العديدة والمتنوعة لتحسين فرص الحصول على الأغذية والموارد الطبيعية في سياق بيئة تتسم بالعولمة ومترابطة بشكل كبير. ولم يعد من الممكن إدارة مثل هذه التحديات من قبل بلدان تعمل في معزل عن البلدان الأخرى. وثمة حاجة إلى توفير المزيد من التناسق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتأمين إمدادات غذائية كافية ومستقرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

ومما يثلج صدري للغاية مشاهدة التقدم الذي أحرزته اللجنة باتجاه تحقيق رؤيتها المتمثلة في "أن تشكل المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب الشأن الملتزمين بالعمل معاً بصورة متناسقة دعماً للعمليات التي تقودها البلدان صوب القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية جمعاء".

وأود أن أشكر جميع الذين ساهموا في بلوغ هذه الغاية. ما أود أن أعرب عن امتناني الخالص لأعضاء مكتب اللجنة الذي يتولى توجيهه الرئيس السيد نويل دي لونا، وللمجموعة الاستشارية التابعة للمكتب وللأمانة المشتركة، لما تحلوا به من تفان وأنجزوه من عمل دؤوب.

وأود أن أؤكد لكم دعم المنظمة المتواصل لإصلاح اللجنة بصفتها إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في مكافحة الجوع.

وإنني واثق من أن نتائج مداولاتكم ستؤدي إلى تعزيز تقدمنا نحو إيجاد عالم خال من الجوع وإسراع وتيرته.وشكرا لكم على حسن إصغائكم وأتمنى لكم كل النجاح والتوفيق في عملكم.

الملحق واو

البيان الذي أدلى به السيد كانايو نوانزي (K. F. NWANZE)

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أصحاب السعادة، أيها المندوبون الكرام، الزملاء الأعزاء، السيدات، والسادة: نحن نجتمع اليوم في وقت يعاني فيه القرن الأفريقي من المجاعة، وقت تُهدد فيه الأسعار المرتفعة والسريعة التقلّب الأمن الغذائي للملايين من بني البشر، وقتٍ يعاني فيه من الجوع يوميا زهاء مليار طفل وامرأة ورجل.

إن هذا الوضع لم يقم بين عشية وضحاها. إنه نتج – جزئياً على الأقل – من انخفاض مقدار دعم الزراعة على مدى نحو ثلاثة عقود، على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي.

وقد يبدو أننا بعيدون أكثر من أي وقت مضى عن بلوغ هدفنا المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في جميع أنحاء المعمورة. لكن ثمة أشعة أمل تلوح من خلال الغيوم الداكنة. فما يُبذَل من جهود منسَّقة جعل الخرابَ الذي تسببه المجاعة في القرن الأفريقي اليوم أخف مما شهدناه في ظروف مشابهة قامت في الماضي.

وبفضل التعهدات التي اتُّخذت في السنوات الأخيرة فيما يخص التنمية الزراعية — بدءاً من إعلان مابوتو الصادر عن الاتحاد الأفريقي إلى مؤتمر قمة مجموعة الثماني الذي عقد في لاكويلا – نقوم بإنشاء الشبكة التي ستمكِّننا يوماً ما من التكفل بطي صفحة أزمات الأمن الغذائي، كالأزمات التي نشهدها اليوم.

الفقر يقع من انعدام الأمن الغذائي في الصميم

فيما يخص الأمن الغذائي والتغذوي العالمي، لا تُعتبر زيادة الإنتاج إلاّ جزء من الأمر. فالأمر كلّه يتمثل في الفقر، الذي يقع في صميم انعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

فحتى في أوقات انعدام الأمن الغذائي هذه، يجري إنتاج الأغذية بكميات وفيرة في الواقع. ويتمثل التحدي في إيصال ما يُنتج منها إلى حيث تكون هناك أمس الحاجة لها — إلى الفقراء في المناطق الحضرية والمناطق الريفية – وفي جعل الإنتاج الغذائي أقل أمنا وأكثر منفعة لمعظم الفقراء، أي لأصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المزارعة في البلدان النامية.

أصحاب الحيازات الصغيرة لهم دور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي في المستقبل

ليس من قبيل المصادفة أنَّ واحدة من الموائد المستديرة الثلاث بشأن السياسات ستركِّز على الاستثمار في الزراعة الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة. فبين أيديهم مفتاح السبيل إلى تحقيق الأمن الغذائي وإطعام العالم في السنوات المقبلة.

ويجب علينا اليوم أن نؤكد من جديد التزامنا بالقضاء على الفقر والجوع من خلال تقديم الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة.

إن ما يناهز سبعين في المائة من أهالي المعمورة الأكثر فقراً، البالغ عددهم 1.4 مليار شخص في العالم، يعيشون في المناطق الريفية في البلدان النامية. ومعظمهم يعتمدون إلى حد كبير على الزراعة الصغيرة النطاق لكسب ما يسد احتياجاتهم المعيشية الضرورية. فإذا تم تحسين قدرتهم على تغذية أنفسهم، فإن ذلك يزيد أيضاً من قدرتهم على إطعام الآخرين. وإذا تم تحسين قدرتهم على كسب دخل من عملهم، فإن ذلك يوجد مستهلكين جدداً ويقوي اقتصاداتنا.

المزارعة عمل يستلزم روابط مع الأسواق

إذ ننظر في سبل دعم أصحاب الحيازات الصغيرة وتحسين الأمن الغذائي فإننا نحتاج إلى البحث في وسائل ربط أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المزارعة بأسواق تعمل على نحو أفضل.

إن المزارَعة، أياً كان نطاقها، تمثِّل نشاطاً اقتصادياً، أى أحد الأعمال التجارية. ونجاح الأعمال يستلزم روابط بيِّنة في جميع مراحل إضفاء القيمة – الإنتاج فالتجهيز فالتسويق وصولاً إلى الاستهلاك.

كما إننا نحتاج إلى النظر في سبل تحسين جودة الأغذية، وتجهيزها، وتخزينها، وتسويقها، للحد من الخسائر الغذائية ومن الهدر.

وبزيادتنا نجاعة سلاسل إضفاء القيمة وتقليل الخسائر من الأغذية، يمكن أن نحسِّن الأمن الغذائي للجميع، ولا سيما لأصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء والمستهلكين في المناطق الحضرية.

إدارة الأخطار

يحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المزارعة إلى الدعم في مواجهة الأخطار الكثيرة التي يواجهونها، لكي يغدوا أكثر إنتاجية. ففيما يخص من يعيش بدولار وربع الدولار الأمريكي في اليوم، غالباً ما يكون خيار المخاطرة – ببذر بذور جديدة أعلى مردوداً، أو بزرع نبات يمكن أن يؤتي مزيداً من الربح – ترفاً ليس له أن يستجيزه.

فالأدوات المتاحة للفقراء لمواجهة المخاطر أقل مما لدى غيرهم. وغالباً ما يكبت ذلك روح المبادرة لديهم. لكن عندما لا تعود الأسرة تتوجس خيفة من العجز عن أن تغذي نفسها، يمكنها تنويع محاصيلها لكي تبيعها في السوق.

وعندما يكون سعر الفائدة على القرض 10 في المائة أو حتى 20 في المائة بدلاً من مئتين في المائة، يمكن للمزارع أن يستثمر في الأسمدة أو في المعدات الزراعية. وعندما تكون المزارِعة قد أبرمت عقداً مصوناً مع مشترٍ ذي مصداقية فإنها ستسخِّر قسطاً من وقتها لتحسين جودة منتجاتها.

ولسد احتياجات العالم الجائع المتنامية يجب أن تكون الزراعة نمطاً معيشياً ممكن الاستدامة ومجزياً لمن يختارونه. لكن الحياة في الزراعة ستمثِّل بصورة متزايدة واحداً من خيارات كثيرة متاحة لأهالي الريف.

وليس ذلك تهديداً للزراعة بل فرصة لتنمية اقتصادٍ ريفي أحدثَ وأكثرَ تنوعاً.

مستقبل الزراعة يتمثل في الشباب

علينا في كل ذلك أن نركِّز بشكل خاص على الشباب. فيُقَدَّر أنه ستتعيَّن زيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية إلى ضعفيه بحلول عام 2050 بغية تلبية الطلب. فسنحتاج إلى شباب اليوم لكي يكونوا مزارعي الغد، عوناً على تلبية هذا الطلب.

والحال اليوم أن كثيراً من المجتمعات الريفية تخسر شبابها. فالخيارات المتاحة لهم فيما يخص العمل محدودة، في المزرعة أو خارجها. فالدخول متدنية. وظروف المعيشة يمكن أن تكون شاقة، حيث يُفتقر إلى الكهرباء ولا يكون من السهل الحصول على المياه النظيفة.

فلا غرو أن يهرب الشباب من هذه المناطق بحثاً عن العمل في المدن أو في البلدان الأجنبية. وبعضهم يُفْلِح، لكن جُلَّهم يرون أحلامهم تؤول إلى الخيبة المريرة، والفقر، والمزيد من البؤس.

إننا نستطيع أن نضع حداً لهذا النزوح بإقامة اقتصادات ريفية حيوية توفِّر مجموعة من الأنشطة التي يمكن أن يُستخدَم فيها من يبحث عن عمل، حيث يمكن للشباب أن يحيوا حياة جيدة وأن يستثمروا في المجتمعات المحلية التي يعيشون بين ظهرانيها.

ويجب دعم استعانتهم على نحو خلاّق بالتكنولوجيات الجديدة لتخفيف وطأة آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها. وذلك يستلزم نظماً مالية سليمة وواسعة النطاق في المناطق الريفية، وتحسيناً للبنى التحتية والمرافق الاجتماعية في المجتمعات المحلية. كما إنه يستلزم أطراً تنظيمية وسياساتية داعمة وشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ويستلزم ذلك أيضاً مشاركة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، والمنظمات التي هم أعضاء فيها بصفتهم هذه، في وضع السياسات في جميع المجالات ذات الصلة. ليس من باب المبالغة أن أشدد على الكلمات أهمية السياسات السليمة وعمليات صنع القرار الشاملة للجميع.

دور لجنة الأمن الغذائي العالمي

إن لجنة الأمن الغذائي العالمي الجديدة هي المنتدى العالمي الوحيد الذي يمكن أن يطرح جميع هذه القضايا على مائدة البحث بمشاركة أصحاب المصلحة بكل أطيافهم من حكومات الدول، ومنظمات المزارعين، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها. إننا نعمل بتنسيق وتماسك لم نعمل بهما في أي وقت مضى.

وإذ نعمل معاً فإننا نحظى بدعم من فريق خبراء من الطراز العالمي الممتاز يقوده الدكتور سواميناثان.

لكن نجاح لجنة الأمن الغذائي العالمي لا يتوقف على فريق الخبراء ولا على الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها. إنه يتوقف إلى حد بعيد على الدول الأعضاء فيها وممثّلي هذه الدول.

وأود أن أشجِّع المندوبين الذين عملوا هذا العمل الشاق للانتهاء من إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي وسائر الموارد الطبيعية. لقد أيد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إعداد هذه الخطوط التوجيهية وهو يتطلّع إلى دعم الحكومات في تنفيذها. فالانتهاء من المفاوضات ذات الصلة في الوقت المناسب يتّسم بأهمية حاسمة فيما يخص أصحاب الحيازات الصغيرة، ويُعَدّ إشارة إلى العالم مؤداها أن لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها قادرة على العمل بصورة ناجعة.

أصحاب السعادة، أيتها السيدات، أيها السادة، أيها الزملاء الأعزاء: أتمنى لكم أسبوعاً مثمراً وشيِّقاً، وأتطلّع إلى نجاح هذه الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي في تحقيق النتائج المتوخاة منها. وشكراً لكم.

الملحق زاي

بيان السيدة J.SHEERAN،

المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

1- أشكركم على الدور القيادي الاستثنائي الذي اضطلعتم به في العمليّة الإصلاحية خلال السنتين الماضيتين، لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي وجعلها تتخذ طابعاً متميزاً وجديداً، فالعالم بحاجة إلينا. ومع أنّ اللجنة تبلغ من العمر سبعاً وثلاثين سنة، فلا بدّ لنا من أن نبحث عن سبل جديدة وأن نطرح أفكاراً جديدة، وأودّ، بوجه خاص، أن أشكركم، سيد Jacques Diouf، على استضافتكم الكريمة للأمانة المشتركة للجنة الأمن الغذائي العالمي، وأوجه شكري إلى فريقكم كذلك للدور القيادي الذي يؤديه وحضره الدكتور.Swaminathan. إنه ليشرفني أن أكون معكم اليوم.هنا فقلما وجد العالم شخصاً أكثر تفكيراً في مسألة الأمن الغذائي العالمي وأكبر قلبا تجاه الجوعى في العالم منكم ومن الرئيس Nwanz ، الذي له دوما خالص التقدير.

2- لقد شهد عام 2008 اضطرابات خطيرة في نظام الغذاء العالمي. وكانت تلك هى الصرخة التي أيقظتنا، وإنذاراً مبكراً بالنسبة إلينا، ومن الأهمية بمكان أن نتيقظ لهذه الاضطرابات التي ظهرت أمامنا. لقد ناقشنا الكثير من حالات الاضطراب هذه، ولكنني سأسلّط مجدّداً الضوء على بعضها، وأذكر أنّ إحدى الحالات تعلّقت بالإمدادات. فقد تبيّن أنّ هناك ما يكفي من السعرات الحرارية لكى يكون لكل شخص ما يعادل 2700 كيلو سعر حراري. لكننا لم نكن نعرف أين عسانا نجد المواد الغذائية، أو كيف يمكننا الحصول عليها وقد عجزت بلدان كاملة عن تقديم طلب لشراء الأغذية.

3- ثانياً، عرفنا أنّه في بلدان كثيرة ، لا يملك 80 في المائة من السكان خطة بديلة فلا وجود لنظام شبكة أمان لدى معظم سكان العالم عندما تعصف المشاكل بالأنظمة الغذائية ، وقد شهدنا النتائج المتأتية عن ذلك.

4- ثالثاً، رأينا مجدداً كم من المخاطر تُلقى على كاهل صغار المزارعين فكل المخاطر انعكست على هذا القطاع وخسر أشخاص من مختلف أنحاء العالم نصف حصصهم الغذائية بين ليلة وضحاها. وقد كانت المخاطر التي تعرض لها الجائعون وصغار المزارعين كانت صعبة وقد علمنا أيضاً أنّ المشكلة الحقيقية لا تكمن في الأسعار المرتفعة بل في تقلبات الأسعار. فالمزارع عندما يزرع لا يعرف السعر الذي سيحصل عليه وما إذا كان قادراً على سداد سعر هذه المدخلات.

5- كما رأينا سرعة المعلومات التي تسبّب حالات اضطراب في مختلف أنحاء العالم. فبالنظر إلى لتغيّرات التي نشهدها تبين لنا مدى تأثير سرعة المعلومات على القطاع الغذائي. أتذكّر أنه في عام 2008 طفتُ العالم محاولةً أن أفهم تأثير أسعار الأغذية المتأثرة بالعولمة على المستوى المحلي، والتي كانت تتجانس في ما بينها بين ليلة وضحاها، حتى في أسواق الأغذية المحصورة جغرافياً. ففي إثيوبيا مثلاً، ذهبت إلى سوق الحبوب، وتجولت فيه وتحدثت مع التجار. وحيث كنت لم يكن هناك كهرباء، وكان الغذاء يُنقل على ظهور الدواب وذهبت إلى أحد المحال وسألت التاجر "كيف حدّدت سعر "التيف" وغيرها من الحبوب هذا الصباح؟" فقد كانت تعكس بشكل كبير الأسعار العالمية. وقال إنّ العملية بسيطة جداً. أستيقظ كل صباح وأفتح الإنترنت،

أذهب إلى صفحة Chicago Board of Trade، وأحدّد الأسعار. ونظراً إلى أننا في بلد فقير، أحسم 10 في المائة من السعر.وأظنّ أنّ ما شهدناه كان انعكاساً لظاهرة عولمة الأسواق على المستوى الكلي في قرى منتشرة في مختلف أنحاء العالم.

6- وها نحن مجتمعون هنا في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي بمثابة غرفة التحكّم العالمية في الأمن الغذائي العالمي. ولا يوجد من يمكن اللجوء اليه غير المتواجدين في هذه القاعة وخبرائنا الذين يستعين بهم العالم للاسترشاد حول كيفيّة الاستجابة للإنذارات التي يطلقها النظام. ونحن في غرفة التحكّم، لا بد لنا من أن نحسّن من طريقة تفكيرنا بشأن الأمن الغذائي العالمي. وأودّ أن أشير إلى بعض الأفكار.

7- إذا استعنا بعالم التكنولوجيا، لوجدنا مفهوماً ينص على أنه بهدف تثبيت المركز لا بدّ من أن تستمر أنظمة المعلومات بالتدفق وألا تتوقف أنظمة البريد الإلكتروني، لا بدّ من أن تستثمر 5 في المائة في المراحل الأولية و5 في المائة في المراحل الأخيرة. وتشمل نسبة 5 في المائة في المراحل الأولية النظر في كيفية إنشاء مطبات لتخفيف السرعة وأنظمة حماية لتفادي توقّف النظام كلياً على المستوى العالمي. بل يضمن البرنامج أن يكون لأي توقّف في النظام تأثير محدود النطاق تمكن إدارته والتعامل معه.

8- وفي حال عكسنا هذه المراحل الأولية على القطاع الغذائي، فأظنّ أننا نتكلم عن أشياء مثل أنظمة الإنذار المبكر، وشبكات الأمان، والشراء المحلي من صغار المزارعين ، والاحتياطيات الغذائية في الحالات الإنسانية، ومجموعة من الأمور التي تؤدي دور المطبات أو تمتص الصدمات في النظام. وليست هذه العناصر جسوراً مؤقتة نحو عالم من الأمن الغذائي الكامل لكنها عناصر ضرورية وستبقى دائماً ضرورية لتمتص الصدمات المحتملة في النظام. أما المراحل المتقدمة، فهذا ما يعرف في التكنولوجيا بالتدخل اليدوي. فعندما تفشل كل المحاولات يجب أن نكون قادرين على التحكّم بمختلف الأجزاء ونعيد سير العمل، وفي القطاع الغذائي، لا نملك خياراً آخر سوى إعادة الأمور إلى نصابها. وأعتبر أنّ هذه العناصر تشمل الأنظمة في حالات الطوارئ وبالتالي عندما تتوقف الأنظمة، وهي ستتوقف، لا بد من المضي قدماً ولا بد من إيجاد نظام فعّال لدعم الأساس.

9- وهكذا نتوصل إلى الأساس، أي نسبة 90 في المائة حيث تتلاقى الاستثمارات من القطاع الخاص مع خبرات المنظمة وعناصر أخرى لإنتاج الغذاء وضمان توافر الإمدادات، وهو أمر بالغ الأهمية. ولكنني لا بدّ من الإشارة إلى أنّ النسبتين المذكورتين بمثابة مقبضين لا بد من الأخذ بهما إلى جانب مختلف مسائل إنتاج الغذاء، التي أترك للآخرين التطرق إليها ، لكنّ هذين المقبضين اللذين يثبّتان الأساس ليسا بأفضل حال وأظنّ أنه علينا أن نضمن توافّر الإمكانات للعالم لتتمكن البلدان من التعامل مع تقلّب الأسعار والإمدادات. وبالتالي أحثّ الجميع، بمن فيهم أنا، على النظر إلى ما نعرفه.

10- ولقد رأينا بلداناً تثبّت نظامها مع أنها ليست منتجة للغذاء. وليس لدي خوف من أن سنغافوره ستعاني من المجاعة، ولحسن الحظ لا يقلقني الجوع في الصين والهند، فهذه بلدان لديها نظم تكيّف وأظن أنّ ما تعلّمته هذه البلدان هو إذ لم تكن هزيمة الجوع ممكنة، فإنه يمكن التحكّم فيه ولا بدّ من أن تتوافّر المقابض للتحكّم به كما ينبغي استكمال العملية، كما تعلّمنا، في عام 2008، بنظام عالمي يملك القدرة على الردّ.

11- وبالتالي، أكتفي بالقول إنني دخلت هذه القاعة هذا الصباح متسائلة: "هل نحن مستعدون للمناقشات الجديّة لضمان عدم تكرار ما جرى في عام 2008 مرة أخرى؟ لقد حققنا تحسناً، فقد بنينا أنظمة، وتغيّرت المعطيات، ونعرف أنّ هذه المعطيات يمكن أن تتحقق على نطاق واسع، فقد رأينا البرازيل تحقّق ذلك..ورأينا بلداناً أخرى تحقّق ذلك أيضا. لكننا نعرف كذلك أنّ هذا يتعدّى الاستثمار دون عائد. فثمّة ضرورة اقتصادية مرتبطة بالاستثمار في نظم الأمن الغذائي والإنتاج الزارعي وهي ملحّة جداً. فقد أظهرت دراسة حديثة أجراها برنامج الأغذية العالمي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية أنّ متوسّط تكلفة سوء التغذية والجوع يبلغ 6 في المائة من الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي كل سنة حيث معدلات الجوع وسوء التغذية مرتفعة. وهذه هي تكلفة الموارد البشرية التي فقدت جراء الأضرار التي لحقت بالأفراد والناس وصحتهم وفقدانهم قدرتهم على المساهمة في المجتمع القائم كلياً على هذه التداعيات. وبالتالي إذا نظرنا إلى البلدان الستة والثلاثين الأكثر تأثراً، والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتعتمد على الواردات، وأقل البلدان نمواً، فإنّ الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ افي 260 مليار دولار أمريكي، ومع ذلك يقول البنك الدولي إنّه باستثمار 10 مليارات دولار أمريكي في التغذية، سينخفض عدد الأطفال الذين يعانون من توقف النمو بمعدل 30 مليون طفل، وينخفض انتشار حالات سوء التغذية الحادة إلى النصف. يمكننا أن نتحكم بسوء التغذية في هذه البلدان، وعبر استثمارات إضافية يمكننا أن نحدّ من انتشار الجوع لا بل أن نتحكّم بالجوع في العالم. كما ندرك أنّ الغذاء ليس عملاً خيرياً دائماً، فنحن نعرف أنّ إنشاء نظام غذائي بدءاً بالبحث فالاستثمار في الحبوب والتكنولوجيات، والحصاد والتخزين والإنتاج والتسليم مراحل تنشئ الوظائف والفرص صعوداً وهبوطاً عبر سلسلة القيمة.

12- أودّ أن أشيد بمجموعة العشرين، وبكل البلدان الموجودة وفرنسا بوجه خاص، وبخطة العمل للأمن الغذائي، حيث أعتقد أنها تشمل النظام والعناصر التي ينبغي تعديلها لبناء قاعدة أقوى لنظم الأمن الغذائي، بما في ذلك النظر في إعفاء الإمدادات الغذائية الإنسانية من أنواع الحظر على الصادرات، ومناقشة الاحتياطيات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية التي ينبغي أن تملكها المناطق والبلدان، ودعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وبشكل أساسي، اعتماد نظام معلومات الأسواق الزراعية لنعرف أين تكون المواد الغذائية. كما تدعو المجموعة إلى توسيع نطاق شبكات الأمان الغذائي والتغذية، التي نعرف أنه يمكن توسيعها وبأسعار معقولة.

13- ولذلك أود أن أشكركم، السيد الرئيس de Luna، وأشكر الجميع .ينتظرنا عمل كثير، ولدينا جدول أعمال حافل ولا بد أن نغاد هذا الاجتماع بأفكار أكثر وضوحاً وتوجيهات محددة، ومشورة نسديها لقادة العالم لأن لا تغيير في نهاية المطاف قبل أن يقول زعيم لن أسمح بهذا وأنا في السلطة، لن أسمح بأن يموت طفل من الجوع، وعندها يمكن لكل هذه الأنظمة أن تدعم هذه القيادة.

الملحق حاء

بيان السيد د. نبارو الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتغذية،
بالنيابة عن الأمين العام

حضرة الرئيس السيد نويل دي لونا، أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي، معالي الوزراء، حضرات المندوبين والمراقبين، أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، السيدات والسادة، يطيب لي أن أعرب لكم عن تحياتي بمناسبة انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي.

ثمة اليوم في القرن الأفريقي أكثر من 13 مليون شخص يتضررون من إحدى أسوأ موجات جفاف التي تشهدها المنطقة منذ 60 عاما. فالمجاعة تطال مساحة شاسعة من جنوب الصومال. ولكن الجفاف لا ينبغي أن يصبح مجاعة – وينبغي ألا يسمح له أبدا بأن يصبح كذلك، إما من خلال فشل النظم أو من خلال نوع من الحرمان المتعمد الذي نشهده في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب.

ولا يعتبر الجوع في القرن الأفريقي إلا جزءاً صغيراً من خطر يتهدد العالم نحن في غنى عنه. إذ هناك من الأغذية على كوكبنا أكثر مما يكفي لإطعام الجميع، ولكن اليوم ما يقارب مليار شخص سيتضورون جوعا نظرا إلى أن الأغذية غير متاحة أو لا يمكن تحمل تكلفتها. وهذا هو السياق الذي نجتمع في ظله.

كل طفل وامرأة ورجل لديه الحق في الحصول على ما يكفي من الأغذية المغذية من أجل حياة مفعمة بالنشاط وموفورة الصحة. ويتعين علينا كسر الصلات القائمة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وهذا يقتضي مشاركة العديد من القطاعات والجهات الفاعلة مشاركة كاملة. ويعني: اعتماد نُهج شاملة؛ وتلبية احتياجات الفئات الأشد ضعفا؛ والإصغاء إلى شواغل النساء في المناطق الريفية، والعمل من أجل إيجاد نظم غذائية مستدامة وقادة على التكيّف؛ والتمكين من أجل رفع مستوى التغذية؛ وضمان الالتزام السياسي القوي؛ وتأمين التمويل الذي يمكن التنبؤ به؛ والتركيز على النتائج.

وينبغي للاهتمام السياسي المتجدد بعمل هذه اللجنة، بما في ذلك المكانة التي حظيت بها مسألة الأمن الغذائي والتغذوي من قبل مجموعة العشرين هذا العام، أن يكون مصدر تشجيع بالنسبة لنا جميعا.

فأنتم الجهاز الدولي المسؤول عن الأمن الغذائي والتغذوي. وفي هذا الاجتماع، ستناقشون كيفية تحسين مشاركة منظمات المزارعين والأعمال التجارية والحكومات. وستبحثون الصلة القائمة بين نوع الجنس والأمن الغذائي والجهود المبذولة لرفع مستوى التغذية. وتنكبون على وضع الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. وتستكشفون الخيارات المطروحة للزراعة المستدامة. وتستعرضون أول تقريري فريق الخبراء الرفيع المستوى.

وفي خضم كل هذا العمل، تعكفون على معالجة قضايا هامة وصعبة. وستكون جهودكم قيمة جدا ونحن نحضر لمؤتمر ريو +20 بشأن التنمية المستدامة البالغ الأهمية الذي سينعقد العام المقبل.

وأحثكم، وأنتم تمضون قدما في مداولاتكم، على مواصلة تركيزكم على أهم القضايا التي تؤثر في الأمن الغذائي والتغذوي. فغالبا ما يصعب حلها. وأرجوكم بذل قصارى جهودكم للتوصل إلى اتفاق حقيقي، ولمساعدة البلدان على بناء القدرات وحشد الاستثمارات اللازمة.

ويشكل العمل للقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذوي الأساس الذي تستند إليه جهودنا الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة فعلاً.

وأشكركم على النهوض بهذا العمل البالغ الأهمية وأتمنى لكم كل النجاح والتوفيق في هذا الاجتماع.

الملحق طاء

بيان البروفسور مونكومبو سامباسيفان سواميناتان M.S Swaminathan،
رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

السيد الرئيس، والسادة أعضاء مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، أصحاب السعادة، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدكتور جاك ضيوف، والسيدة ميشيل باكليت (Michelle Bachelet)، والدكتور جوزيه غرازيانو دا سيلفا (Jose Graziano Da Silva) المدير العام المنتخب، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الدكتور ديفيد نبارو (David Nabarro)، والسيدة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي الدكتورة جوزيت شيران (Josette Sheeran)، ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الدكتور كنايو نوانزي (Kanayo Nwanze)، وأعضاء المجموعة الاستشارية، ومعالي الوزراء، وحضرات المندوبين والمراقبين الموقرين، أيها السيدات والسادة، يشرفني أن أتوجه إلى هذه اللجنة بصفتي رئيساً للجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بعد انقضاء العام الأول على بدء أنشطته.

إنّ تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى تستند إلى الطلبات التي تُوجه إليه. وقد طلبت لجنة الأمن الغذائي العام الماضي من الفريق أن يوفّر لها التقارير التحليلية التي تستند إلى العلم والتحليل القائم على المعرفة حول المواضيع الأربعة التالية والتي تتعلق جميعها بالأمن الغذائي:

- تقلبات الأسعار والأمن الغذائي
- حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في مجال الزراعة
- الحماية الاجتماعية
- تغير المناخ

كما تمّ الاتفاق عليه عندما التقينا مكتب لجنة الأمن الغذائي في ديسمبر/كانون الأول 2010، أعددنا للدورة السابعة والثلاثين هذه للجنة الأمن الغذائي تقاريرنا حول قضايا تقلبات الأسعار، وحيازة الأراضي، والاستثمارات الدولية في مجال الزراعة. لقد بدأنا العمل حول الموضوعين الآخرين، حول الحماية الاجتماعية، وتغير المناخ وسيكون التقريران جاهزين للنظر فيهما العام المقبل.

بداية لا بدّ لي من أن أثني، وأشكر لجنة الأمن الغذائي على اختيارها موضوعين في غاية الأهمية للقضاء على الجوع، ولتحقيق الهدف الإنمائي رقم 1 للألفية المتصل بخفض الجوع والفقر بحلول عام 2015.

في إعدادنا لتقاريرنا، أولينا أهمية كبيرة للعملية وللنتيجة على حد سواء. لذا فإنّ فريق الخبراء الدولي الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية يعمل بالاستناد إلى لوائح محددة بدقة توافق عليها لجنة الأمن الغذائي لضمان الشرعية العلمية، ومصداقية هذه العملية، وكذلك الشفافية والانفتاح على كافة مصادر المعرفة. أعدّ فريقا مشاريع عينتهما اللجنة

التوجيهية يعملان تحت إشرافها هذين التقريرين. وتوفر العملية التي تمّ اعتمادها فرصاً للآراء، والمقترحات، والانتقادات المختلفة في ما بينها. وقد أُخضعت الاختصاصات وأولى المشاريع التي أعدها فريقا المشاريع لمشاورات إلكترونية مفتوحة. وقد راجع كل من الخبراء الثلاثة الموقرين النسخ النهائية للتقارير، وبعد ذلك قام فريقا المشاريع بوضعها في صيغتها النهائية. وقد ناقشت اللجنة التوجيهية للفريق هذه التقارير بالتفصيل ووافقت عليها خلال الاجتماع الذي عقدناه في أمستردام في يوليو/تموز 2011، وقد أصبحت الآن في أيدي أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي في اللغات الرسمية المختلفة.

تتضح أهمية تقلبات الأسعار قياساً بالأمن الغذائي نظراً إلى أنّ الكثير من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة قد حللت هذه المسألة بالتفصيل. وقد كانت من أولويات الأجندة السياسية لمجموعة الـ 20 هذا العام، وهي موضوع يوم الأغذية العالمي لهذه السنة. وينبغي النظر في الأسباب المختلفة التي تؤدي إلى تقلبات الأسعار كالثغرة بين الطلب والعرض، وتكلفة المنتجات النفطية، والطاقة غير المتجددة، وتغيرات المناخ، كل سبب على حدة، ومجتمعة. ويتناول تقريرنا هذه المسائل من منظورات عالمية، وإقليمية، ووطنية. ويتعين على لجنة الأمن الغذائي العالمي العمل على الصعيد الدولي، فيما على الحكومات الوطني ألاّ تضيع مزيداً من الوقت في إعداد إستراتيجية أمن غذائي وطنية شاملة وتنفيذها إذا ما لم يتم وضعها حتى الآن.

أودّ أن ألخص بإيجاز مجموعة التدابير التي نعتبرها هامة:

(أ) إعادة النظر في لوائح التجارة الدولية للنهوض بمنظومة تجارية "تستند إلى الأمن الغذائي".
(ب) وضع منظومة معلومات فضلى عن الأسواق وشاملة حول مستويات المخزونات للمساعدة على إعادة الثقة في الأسواق الدولية.
(ج) الحد من المضاربات في الأسواق الآجلة لتفادي التلاعب بالأسعار.
(د) إعادة النظر في دعم الوقود الحيوي، مع استثناء الأوضاع الناجحة في ما يتعلق بالأمن الغذائي وأمن الطاقة.
(هـ) الحد من هدر الأغذية وخسائر ما بعد الحصاد وضمان سلامة الأغذية.
(و) زيادة الاستثمار في الزراعات الخضراء، وفي الأبحاث الزراعية للنهوض بالإنتاج الغذائي المستدام.
(ز) إيلاء مزيد من الاهتمام للمداخيل الصافية لصغار المزارعين، من خلال تشجيع تضافر المداخيل الناتجة عن أنشطة زراعية وغير زراعية، ومن خلال ثورة في إدارة صغار المزارعين تهدف إلى تزويدهم بالقوة وباقتصاد متين في مرحلتي الإنتاج وما بعد الحصاد. ويتعين علينا كذلك أن نحقق مردوداً على صعيد السكان في مجال الزراعة من خلال جذب الشباب إلى قطاع الزراعة واستبقائهم، وذلك من خلال الاهتمام بشكل أكبر بقطاعي الصناعة والخدمات في الاقتصاد الزراعي.

من المهم على الصعيد الوطني استقاء الدروس من الجهود الناجحة المبذولة للقضاء على الجوع. وتعمل عدة بلدان كالبرازيل، والمكسيك، والهند على الحصول على الغذاء حقاً ينصّ عليه القانون وذلك لحماية فئات المجتمع الضعيفة اقتصادياً من الآثار الوخيمة لتقلبات الأسعار، والتضخم الغذائي. ويركز مشروع قانون الأمن الغذائي في الهند على نهج يقوم على حلقة الحياة البشرية انطلاقاً من العناية بتغذية الأم والطفل لاسيما خلال الأيام الألف الأولى من حياة الطفل.

وهو يقرّ بدور النساء كربات أسر من وجهة نظر الحق الشرعي في الغذاء. وهو يولي أهمية كبرى لتوسيع سلة الأغذية لتشمل بالإضافة إلى الأرز والقمح مجموعة واسعة من الحبوب المغذية مثل الدخن، ومحاصيل أخرى يندر اعتمادها. فإن الجمع بين الدخن والمورينجا على سبيل المثال سيساعد في توفير العناصر الغذائية العامة والدقيقة.

لقد أشرتُ إلى تحسين الإنتاجية دون أن يرتبط ذلك بأيّ أذى بيئي بوصفه تحقيقاً للثورة الخضراء. ومن المهم على الصعيد الوطني كذلك ضمان التنوع الوراثي في المحاصيل والأصناف المتنوعة. وإنّ افتقارنا للتنوع البيولوجي الزراعي سيفضي إلى فقر الدم لدى البشر.

لذلك فإنّ فريق الخبراء يقول إنّ العمل على تنقيح إستراتيجيات الأمن الغذائي الوطني ضروري لضمان توفر الغذاء للجميع وبشكل دائم دون المساس بكرامة الإنسان.

ولا بدّ من أن تهتم الإستراتيجيات الوطنية بتوافر الأغذية الذي يعد دالة على إنتاج الغذاء، وكذلك أن تستورد، إذا ما دعت الحاجة، للنفاذ إلى الغذاء ما يعني توفيراً للقوة وفرص العمل، وامتصاصاً للغذاء في الجسم بفضل مياه الشرب النظيفة، ونظافة البيئة، والعناية الصحية الأولية، وتعلم المبادئ التغذوية.

ولا بدّ، للتصدي للتضخم الغذائي، من الاهتمام بتعزيز إنتاجية صغار المزارعين وقدرتهم على الكسب بالاستناد إلى قاعدة بيئية مستدامة.

13– ينبغي تصميم إستراتيجيات الأمن الغذائي الوطني على نحو يتيح لجميع أصحاب الشأن الاضطلاع بدورهم كما لو كانوا أعضاء في أوركسترا سيمفونية، حيث أن "نهج توحيد الأداء" يجب أن يكون الفلسفة التي تعمل بها جميع الوكالات الدولية والثنائية المرتبطة بالأمن الغذائي. وآمل أن يساعد التقرير الذي وضعناه بشأن تقلبات الأسعار والأمن الغذائي الحكومات على وضع إستراتيجية للقضاء على الجوع قابلة للتطبيق على المستويات الايكولوجية، والاقتصادية، والأخلاقية، والثقافية.

وقد جاء تقريرنا حول حيازة الأراضي، والاستثمارات الدولية في قطاع الزراعة في أوانه نظراً إلى أنّ الحفاظ على الأراضي الزراعية بالدرجة الأولى يحتل الصدارة في الأجندة المهنية والسياسية اليوم. وقد تضمنت آخر المبادرات إطلاق منظمة الأغذية والزراعة لشراكة عالمية من أجل التربة ومنتدى من أجل التربة في بوتسدام في ألمانيا. ونشهد توافقاً متزايداً في الآراء حول الحاجة الماسة أكثر من أي وقت مضى إلى الاستثمار في الزراعة والأراضي الزراعية. كما تعاظم القلق إزاء الآثار السلبية المحتملة لـ"الإقبال على الأراضي" على الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر.

ستكون الاستثمارات في الزراعة واهية إذا ما لم تفضي إلى خفض الجوع والفقر في المجتمعات المحلية والبلدان. ولسوء الحظ، لا تؤدي كافة الاستثمارات في الزراعة أو في الأراضي إلى مكاسب في مجال الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، والتحسين البيئي. وقد كان هناك 20 في المائة فقط من الاستثمارات تبعها فعليا إنتاج زراعي على الأراضي التي تمّ شراؤها.

وقد باتت مسائل حيازة الأراضي، وملكيتها مشاكل اجتماعية وسياسية أساسية. وإنّ أي خلل في القوة بين الأطراف المعنية، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات، والحكومات الأجنبية، والمزارعين التجاريين، والمؤسسات المالية، والفلاحين المحليين الذين جرى شراء أراضيهم يؤدي إلى التوتر وأحياناً إلى العنف.

وهنا أيضاً أودّ أن ألخّص بسرعة مجموعة التوصيات التي نعتبرها هامة:

- بناء أرضية نقاش شاملة اجتماعياً وذلك قبل عقد الصفقات، وتوفير الإشراف عليها بعد عقدها. فالمعرفة قليلة وكذلك التبادل. ويشمل هذا شراء الأراضي المحلية الذي يُشكّل في بعض الحالات جزءاً كبيراً من صفقات الأراضي وهو يفضي إلى تعميق مشكلة تاريخية مرتبطة بتوزيع الأراضي في بلدان عديدة.
- حيازة الأراضي أساسية في صون هذه الحقوق: وعلى الحكومات أن تضع منظومات تسجيل مرنة ويمكن النفاذ إليها، متعقبة بذلك وحامية الحق في الأرض، لاسيما بالنسبة للمجموعات الضعيفة كالنساء والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى تلك التي تندرج تحت "الحقوق العرفية".
- ينبغي لحكومات البلدان المضيفة أن تضطلع بدور محوري في ضمان بيئة ملائمة للاستثمارات في مجال الزراعة، توفر في الوقت نفسه حوافز للاستثمار، وتضمن مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، وتضمن تنمية ريفية متجانسة، وتصون مصالح المواطنين على المدى الطويل، عوضاً عن تحقيق المكاسب القصيرة الأجل لأصحاب الأسهم. **ينبغي لنماذج الأعمال أن تشرك المزارع الصغيرة والمزارعين المحليين** وأن توفر فرص العمل. **وينبغي أن يكون الأمن الغذائي الوطني وأمن سبل عيش الفقراء أساس جميع مبادرات شراء الأراضي**
- وأخيراً، وبعد اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية حول الإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، ينبغي إنشاء **مرصد عالمي حول حيازة الأراضي و"الحق في الغذاء"** تمكن دعوة الحكومات إليه لتعلن سنوياً عن الخطوات التي اتخذتها لجعل الاستثمارات في الأراضي تتماشى مع أهداف الأمن الغذائي. ويمكن للشراكة العالمية من أجل التربة في منظمة الأغذية والزراعة أن تشكل الوسيلة لنشر المعرفة حول الخطوط التوجيهية الطوعية بعد الموافقة عليها.

يتوقع البنك الدولي تواصل الإقبال الشديد على الأراضي، لذا على الحكومات أن تضع وأن تنفذ سياسات يمكن لها أن تضمن احترام حق صغار أصحاب الأراضي في الغذاء، وأمن سبل العيش على حد سواء. ولذلك نحن بحاجة إلى مؤسسات وترتيبات توازن على نحو أفضل بين حقوق المجتمعات الأضعف ومصالحها.

وقد أدرجت حكومة الهند، على سبيل المثال، في البرلمان قانوناً شاملاً حول شراء الأراضي وإعادة التأهيل وإعادة التوطين لضمان عملية تشاركية، ومستنيرة، وشفافة لشراء الأراضي. وينص القانون على تعويض عادل ومحق يشمل أحكاما ملائمة لإعادة تأهيل وتوطين الأشخاص المتأذين. ويمكن لمرصد حيازة الأراضي الدولي المقترح أن يصبح أرضية فعالة للتعلم المتبادل بين الدول.

أصحاب السعادة، أسمحوا لي أن أحيي عدد الخبراء الكبير الذين ساعدونا في إعداد هذين التقريرين على الرغم من ضيق الوقت الشديد. واسمحوا لي أولاً بالإعراب عن شكري لنائبة الرئيس السيدة مريم رحمانيان (Maryam Rahmanian) ولجميع زملائي في اللجنة التوجيهية على العمل المضني الذي قاموا به عبر توجيه الدراسات والإشراف عليها إلى أن وافقت اللجنة التوجيهية عليها في يوليو/تموز 2011. فقد كرسوا وقتهم ومعرفتهم مجاناً لهذا العمل. أمّا في ما يتعلق باللائحة الداخلية التي وفرتها لجنة الأمن الغذائي، فإنّ فريقي المشاريع يعملان تحت "إشراف اللجنة التوجيهية". لذا فقد طلبنا، لكل تقرير، من بعض أعضاء اللجنة التوجيهية، أن يخصصوا بشكل طوعي مزيداً من الوقت والجهد للإشراف على فريقي المشاريع. وأود أن أشكر على نحو خاص الدكتورة شيري هندريسك (Sheryl Hendriks) التي دعت اللجنة التوجيهية إلى الإشراف على التقرير بشأن تقلبات الأسعار، والدكتور رودي رابينغ (Rudy Rabbinge) الذي قام بالأمر نفسه في ما يتعلق بتقرير حيازة الأراضي. وأعرب عن امتناني لمسؤولي فريقي المشاريع الدكتور بينوت دافيرون (Benoit Daviron) (تقلبات الأسعار) والدكتورة كاميلا تولين (Camilla Toulmin) (حيازة الأراضي)، ولأعضاء فريقي المشاريع. كما نعرب عن امتناننا للمراجعين الخارجيين ، ولعدد كبير من الخبراء الذين قدّموا ملاحظاتهم حول الاختصاصات والنسخة الأولى من التقرير. أخيراً، اسمحوا لي أن أشير إلى الجهود الحثيثة، والعمل الممتاز الذي اضطلعت به أمانة فريق الخبراء برئاسة فنسنت جيتس (Vincent Gitz).

ويسعدني أن أشير إلى أنّ عملنا في إعداد التقريرين حول تغير المناخ والحماية الاجتماعية قد أحرز تقدماً ملحوظا. فقد أجرينا، لكلا الدراستين، مشاورات إلكترونية مفتوحة. وقد أُبليت هذه المشاورات بلاء حسناً مؤكدة على الاهتمام الذي تثيره هاتان المسألتان. وسنؤلف فريقي المشاريع في الأسابيع القادمة ونأمل أن توضع نسخة أولية للتقريرين وأن تُرفع لإجراء مشاورات مفتوحة، وللاستماع إلى آراء الخبراء، والحصول على الملاحظات في مارس/ آذار 2012.

وختاماً، أسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للجهات المانحة الذين مولوا هذه العملية. ففريق الخبراء يُمول من موارد من خارج الميزانية، وقد فاجأنا الدعم العفوي الذي حظيت به مهمة الفريق والدوافع الكامنة وراء تأليفه.

ونحن نسعى لجعل فريق الخبراء يحافظ على طبيعته كعملية "قليلة التكلفة وعميقة الأثر". إلاّ أنّ هناك حاجة إلى تغطية النفقات الرئيسة، كترجمة التقارير إلى جميع اللغات الرسمية. كما تبرز الحاجة إلى تغطية الحد الأدنى من الدعم المُقدّم للأمانة، والدعم التقني، ودعم عمل أفرقة المشاريع، وترتيبات الاجتماعات وجهاً لوجه، وهي اجتماعات ضرورية لإطلاق التقارير ووضع صيغها النهائية. ونأمل أن تسمح تعهدات مالية للفريق بالحصول على الدعم الذي يحتاجه لوضع اللمسات الأخيرة على الدراسات الجارية، ولسد الثغرة الحالية في الميزانية والتي تناهز نصف مليون دولار أمريكي لتغطية الأنشطة حتى انعقاد دورة لجنة الأمن الغذائي في 2012.

أصحاب السعادة، نحن نطلق التقريرين الأولين عصر اليوم عند الساعة 17.45 في القاعة الحمراء حيث سيُفسح المجال أمام الأسئلة والنقاش.

وهذا هو العام الأول لعمل لجنة الأمن الغذائي بعد خضوعها لإصلاح هام، وكانت هذه أيضاً سنة فريق الخبراء الدوليين الأولى. ونحن متفقون على أنّ هذا الفريق لم يؤلف ليكون "فريق خبراء آخر". فقد حرصنا على ألا تكون تقاريرنا "تقريراً آخر يُضاف إلى رزمة هائلة من التقارير". ونفخر بأنّنا أثبتنا أنّه يمكن لفريق الخبراء أن يعمل بسرعة، وبفعالية، وبتكلفة منخفضة، وهذا شرط أساسي لازم لتوفير أساس علمي للخطاب السياسي.

وإني آمل أن يساعد التقريران الأولان القائمان على نهج يستند إلى الطلب، في عزل نظم الأمن الغذائي الوطني عن تقلبات الأسعار وضمان الحفاظ على الأراضي الجيدة للزراعة وللأمن الغذائي، بالإضافة إلى رفاه أسر المزارعين التي تشكل 25 في المائة من سكان العالم. إن الاضطراب الذي شهدته أنحاء مختلفة من العالم مؤخراً يبرز على أن المستقبل سيكون لمالكي البذور لا الأسلحة. ففي معظم الدول النامية يشكل المزارعون الأغلبية الحقيقية من مجموع السكان لذا فإنّ رفاههم سيحدّد ما سمّاه ملك بوتان السابق "السعادة الوطنية الشاملة".

شكرا لكم على دعمكم وتوجيهاتكم واهتمامكم.

الملحق ياء

مستخرجات من الوثيقة CFS: 2011/7 –

"رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري"

التوصيات

30– تقدم التوصيات التالية لكي تنظر فيها لجنة الأمن الغذائي. وقد تم التوصل إليها خلال حلقة العمل التشاورية بعد إجراء ما يلزم من مداولات بشأن دلائل الدراسة الاستعراضية والعروض والمناقشات التي جرت في حلقة العمل. وهذه التوصيات موجهة إلى لجنة الأمن الغذائي والدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين الدوليين والإقليميين وأمانة لجنة الأمن الغذائي وفريق المهام المعني برسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية.

ألف – توفير الدعم التقني للبلدان المهتمة

31– تشجَع **الأجهزة الإقليمية** على دعم استخدام رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد القطري وإدراج رسم خرائط الإجراءات في خططها الإقليمية المتعلقة بإجراءات الأمن الغذائي والتغذية.

32– ويطلب من **لجنة الأمن الغذائي** دعم ترويج رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية فيما بين الدول الأعضاء، وتسهيل الجهود الرامية إلى تبادل الخبرات بين البلدان والأقاليم في العالم.

33– وتحدد **جهات الاتصال على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية** لتسهيل العملية وتقديم المساعدة التقنية إلى الأقاليم والبلدان.

34– ويواصل **فريق المهام المعني برسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية** الاضطلاع بدور مهم في تنسيق وتيسير المساعدة التقنية المقدمة إلى المؤسسات الوطنية والإقليمية العاملة في مجال رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية.

35– ويطلب من **لجنة الأمن الغذائي** تنظيم اجتماع (اجتماعات) متابعة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية في مختلف السياقات القطرية، على أن يتم تبادل النتائج في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي عام 2012.

باء– إدارة البيانات وتحليلها من أجل رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية

36– يتعين على **المنظمة**، نظرا إلى الولاية المنوطة بها والخبرة التي تتمتع بها في هذا المجال، تنسيق مختلف الجهود المتعلقة بالبيانات، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لبلورة فهم مشترك لما يشكل إجراءات الأمن الغذائي والتغذية، والسعي لتحقيق التوافق بين مختلف نظم المعلومات.

جيم- العمليات والاحتياجات السياقية والمتعلقة بالموارد

37- يعزز **الشركاء الإنمائيون الدوليون والإقليميون** الجهود الجارية ويستفيدون من جماعة الممارسات على الإنترنت التي يمكن من خلالها تبادل التجارب بسهولة فيما بين الدول الأعضاء. ويمكن لمثل هذا المصدر على الإنترنت أن يساعد الدول الأعضاء المهتمة على مباشرة هذه الأنشطة، لا سيما في وصف عملية بدء العمل. وهذا يشمل أنشطة من قبيل استعراض المبادرات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، والاحتياجات إلى الموارد واختيار النهج والأساليب والعمليات والبرتوكولات والنتائج الصائبة.

38- ويطلب من **الشركاء الإنمائيين الدوليين والإقليميين** توفير المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء حيثما أمكن ذلك، على أن يكون ذلك متوائما بشكل كامل مع السياق والأولويات الوطنية لكل بلد.

39- وتشجع **الدول الأعضاء** على تخصيص ما يكفي من الموارد للتمكن من إدراج رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية كجزء من جهودها الوطنية لرصد التنمية.

40- وتشجع **الدول الأعضاء** على إقامة الشراكات وتعزيزها لرسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، مثل جمعيات المزارعين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، وغير ذلك.

41- وتشجع **الدول الأعضاء** عل رصد عملية تنفيذ رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية كوسيلة للتعلم من خلال الممارسة.